A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/512
18 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٤١ من جدول الأعمال

# دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

## تقرير الأمين العام

### المحتويات


| | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| أولا - | مقدمة | ١ - ٦ | ٣ |
| ثانيا - | تعزيز الثقافة الديمقراطية | ٧ - ٥٠ | ٤ |
| | ألف - الأحزاب والحركات السياسية وتعبئة المجتمع المدني | ١١ - ١٦ | ٥ |
| | باء - المساعدة الانتخابية | ١٧ - ٢٣ | ٦ |
| | جيم - إقامة وسائط إعلام حرة ومستقلة | ٢٤ - ٢٦ | ٨ |
| | دال - بناء ثقافة سياسية عن طريق مراعاة حقوق الإنسان ورصدها | ٢٧ - ٣١ | ٩ |
| | هاء - تحسين المساءلة والشفافية والنوعية في إدارة القطاع العام وهياكل الحكم الديمقراطية | ٣٢ - ٤٣ | ١٠ |
| | واو - تعزيز سيادة القانون | ٤٤ - ٥٠ | ١٤ |
| ثالثا - | تحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة للطلبات التي توجهها الحكومات لتعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة | ٥١ - ٦٧ | ١٥ |
| | ألف - تنسيق وتعزيز برامج الحكم في منظومة الأمم المتحدة | ٥١ - ٥٧ | ١٥ |
| | باء - تعزيز الإدارة العامة في مجال التنمية | ٥٨ - ٦٢ | ١٧ |
| | جيم - التعاون مع ممثلي المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية | ٦٣ - ٦٧ | ١٩ |
| رابعا - | الملاحظات والتوصيات | ٦٨ - ٧٣ | ٢٠ |




081196 071196 071196 96-28038

## المحتويات (تابع)

الصفحة

### المرفقات

الأول - الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء إلى منظومة الأمم المتحدة للحصول على المساعدة الانتخابية في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٦، في آب/أغسطس ١٩٩٦ . . . . . ٢٢

الثاني - إحصاءات المساعدة الانتخابية، ١٩٨٩-١٩٩٦ . . . . . ٣١

## أولا - مقدمة

١ - رحبت الجمعية العامة في قرارها ١٣٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بالتقرير الأول الشامل عن السبل والآليات التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (A/50/332 و Corr.1) وأثنت على الأنشطة المضطلع بها بناء على طلب الحكومات لدعم جهود توطيد الديمقراطية، على النحو المبين في التقرير. ولقد شجع التقرير الأمين العام، في جملة أمور، على مواصلة العمل من أجل تحسين قدرات المنظمة على الاستجابة بفعالية لطلبات الدول الأعضاء في إطار جهودها لتحقيق هدف إرساء الديمقراطية وطلبت إليه أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار. وهذا التقرير مقدم عملا بهذا الطلب.

٢ - ويوثق هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ صدور الوثيقة التقرير الأول في مجال تعزيز الثقافة الديمقراطية، بما في ذلك تقديم المساعدة الانتخابية وبناء مؤسسات من أجل إرساء الديمقراطية (الفرع الثاني)، وينبغي قراءته بالاقتران مع ذلك التقرير. وحسبما طلب في القرار ١٣٣/٥٠، يحتوي هذا التقرير أيضا على أفكار بشأن السبل والوسائل المبتكرة التي ستمكن المنظمة من الاستجابة بفعالية وبطريقة متكاملة لطلبات الدول الأعضاء للحصول على مساعدة في هذا الميدان (الفرع الثالث) وبعض الملاحظات والتوصيات الختامية الموجزة (الفرع الرابع).

٣ - ويستند هذا التقرير، مثل التقرير الأول في هذا الموضوع، الى المؤتمرين الدوليين الأول والثاني للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقودين على التوالي في مانيلا في عام ١٩٨٨ وفي ماناغوا في عام ١٩٩٤. ويطلب إعلان وخطة عمل ماناغوا بصفة خاصة الى الأمين العام دراسة السبل والطرق التي يمكن من خلالها لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة إلى الديمقراطيات الجديدة والمستعادة. ويؤمل في أن يكون التقريران مفيدين في المداولات التي ستجرى في المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المقرر عقده في بوخارست في ١٩٩٧.

٤ - وكما ذكر في التقرير الأول فإن منظومة الأمم المتحدة لا تشجع أي شكل محدد من أشكال الحكم. فالديمقراطية ليست نموذجا صارما يتعين نقله وإنما هي هدف يتعين بلوغه. وقد تتخذ أشكالا عديدة، رهنا بخصائص الثقافات والمجتمعات وظروفها. ولهذا السبب لم تبذل في هذا التقرير، وهو ما تم أيضا في التقرير الأول أي محاولة لتعريف الديمقراطية واكتفى بالإشارة إلى عملية إرساء الديمقراطية.

٥ - ويستخدم مصطلح "إرساء الديمقراطية" هنا ليعني عملية يتحول بها المجتمع المستبد إلى مجتمع يتسم بصورة متزايدة بالمشاركة. وتشمل الآليات التي يمكن أن يتحقق هذا بواسطتها الانتخابات الدورية للهيئات التمثيلية، والصحافة الحرة، والقضاء المستقل، وإدارة عامة تتسم بالشفافية وقابلة للمساءلة. ومن الأمور المتأصلة في مفهوم إرساء الديمقراطية هذا أنه لا يفضي بالضرورة فورا إلى مجتمع ديمقراطي

بالكامل. فهذا الهدف لا يمكن بلوغه سوى تدريجيا. وتتوقف السرعة التي يمكن أن يسير بها إرساء الديمقراطية على عوامل عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وقد لا يكون بعضها قابلا للتغير السريع.

٦ - والأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة إلى الدول في عملية إرساء الديمقراطية هذه، عندما تطلب إليها إحدى الدول الأعضاء ذلك، وبطرق توافق عليها حكومة تلك الدولة.

## ثانيا - تعزيز الثقافة الديمقراطية

٧ - من أجل أن تتم عملية إرساء الديمقراطية يتعين الوفاء ببعض الشروط، ابتداء من توفر الإرادة السياسية لإرساء الديمقراطية في جميع أرجاء المجتمع. وقد تختلف وسائل المواطنين للمشاركة الديمقراطية في عمليات اتخاذ القرارات ولكنها تشمل بالطبع المشاركة في الانتخابات الحرة والنزيهة، وتمتعهم بحرية الاجتماع وتشكيل الأحزاب السياسية والحصول بصفة كاملة على المعلومات المقدمة من وسائط الإعلام المستقلة. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد الدول على إقامة مؤسسات وآليات الديمقراطية، ولكن قد يكون من الضروري بالمثل تعزيز الثقافة الأساسية للديمقراطية، التي يجري الإعراب عنها من خلال مجتمع مدني متقدم ومتسق وثقافة سياسية للمشاركة والمشاورة.

٨ - ويوجد إطاران واسعان يمكن للدول الأعضاء في نطاقهما أن تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة المساعدة لتعزيز وتدعيم الثقافة الديمقراطية والمجتمع الديمقراطي. ويقدم هذا الفرع أمثلة من كلا الإطارين.

٩ - ويتمثل الإطار الأول في أنشطة المنظمة في مجال صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وأغلبية الصراعات التي تضطلع فيها الأمم المتحدة حاليا بهذه الأنشطة هي صراعات داخلية. وتكمن أسبابها في بعض الأحيان في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشعر قطاعات كبيرة من السكان إزاءها بالغربة. وفي هذه الحالات تشكل التدابير المتفق عليها لإقامة نظم قائمة على أساس المشاركة جزءا من تسويات السلام القائمة على التفاوض. وفي حالات أخرى، حيث يتسم الصراع بصورة أكبر بطابع الكفاح من أجل الاستئثار بالسلطة بين فصيلين متنافسين، تشكل الانتخابات الديمقرطية جزءا أساسيا من التسوية السلمية. وعن طريق المساعدة على التفاوض حول هذه التسويات وتنفيذها، وفي جهود لاحقة لمساعدة البلد على تدعيم السلام الذي تحقق بالفعل، وجدت الأمم المتحدة أنه من المطلوب منها الاضطلاع بعدد من الأنشطة التي تؤدي إلى تعزيز الثقافة الديمقراطية.

١٠ - ويتمثل الإطار الثاني في الجهود الأكثر عمومية للمنظمة لتعزيز التنمية البشرية عن طريق مساعدة الدول على إقامة حكم أكثر اتساما بالعدالة والفعالية لشعوبها وبتعزيز المجتمع المدني. وكما أوضح في "خطة للتنمية" (A/48/935)، فإن تحسين الحكم والنهوض به يعتبر شرطا أساسيا لنجاح أي استراتيجية

للتنمية. وفي الواقع، إن مساعدة الأمم المتحدة في هذا الميدان استندت إلى الاعتقاد بأن الحكم قد يكون أهم متغير إنمائي يدخل في إطار سيطرة الدول فرادى. ويعتبر أيضا المجتمع المدني القوي أمرا لا غنى عنه لإقامة تنمية اجتماعية دائمة وناجحة. وإذا أريد أن تستمر التنمية الاجتماعية فيتعين أن تكون نابعة من المجتمع ذاته. وينبغي إشراك جميع المنظمات غيرالحكومية، والمنظمات المحلية، والمؤسسات الخاصة، والمنظمات العمالية والجماعات الأخرى في ذلك بفعالية. ولذلك فإنه في البلدان التي يكون فيها المجتمع المدني ضعيفا، يعتبر تعزيز المجتمع المدني أمرا ذا أولوية بالنسبة للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة.

## ألف - الأحزاب والحركات السياسية وتعبئة المجتمع المدني

١١ - تعتبر الأحزاب والحركات السياسية عنصرا أساسيا في عملية إرساء الديمقراطية. واستمدت خبرة الأمم المتحدة في دعمها من المشاركة في العمليات السلمية المتعددة الأبعاد؛ وقامت المنظمة، في جملة أمور، بتسهيل تحويل الحركات المسلحة للمتمردين الى أحزاب سياسية مستقرة في كمبوديا والسلفادور وموزامبيق. إلا أنه كما ذكر في التقرير الأول، أحيانا ما تضطلع ببرامج التدريب لأعضاء الأحزاب السياسية بصورة أفضل جهات فاعلة أخرى مثل المنظمات غير الحكومية.

١٢ - وفي موزامبيق قُدمت المساعدة الى الأحزاب السياسية من خلال صندوق استئماني للأحزاب السياسية تولت إنشاءه الشعبة الانتخابية بعملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وفي إطار الدعم الشامل المقدم من المجتمع الدولي لمساعدة موزامبيق على الانتقال من حرب أهلية مطولة الى السلام والتعمير، اضطلعت هذه المساعدة بدور إيجابي للغاية في تحويل حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية الى حزب سياسي. وفي إطار التحضير للانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أنشأت الشعبة الانتخابية أيضا برنامجا لرصد الأحزاب السياسية ينطوي على التدريب ودفع الإعانات. وفي أيام الانتخابات ذاتها جرى نشر نحو ٣٠ ٠٠٠ من مراقبي الأحزاب السياسية على مراكز الاقتراع.

١٣ - وتشارك منظومة الأمم المتحدة بصورة متزايدة في تعزيز المجتمع المدني. وفي هذا السياق، يكون للمنظمات والحركات النقابية دور أساسي تضطلع به. وركزت المساعدة المقدمة من منظمة العمل الدولية الى المنظمات العمالية على النهوض بقدرة النقابات العمالية على الاضطلاع بمهامها التقليدية المتمثلة في تقديـــم الخدمات الى أعضائها والنهوض بمصالح العمال من خلال الحوار الثلاثي. وخلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، جرى التركيز على تزويد النقابات العمالية بالمعلومات حول الدور الذي يمكن أن تضطلع به في منظمة العمل الدولية فيما يتعلق باعتماد معايير العمل الدولية والإشراف عليها وتعزيز مبادئ المشاركة الثلاثية ومشاركة العمال. ولتحقيق هذه الغاية، عُقدت حلقة عمل إقليمية بشأن دور ممثلي العمال في منظمة العمل الدولية في أبيدجان.

١٤ - وتعتبر المنظمات الحكومية أيضا شريكا هاما للأمم المتحدة وقوة رئيسية في جهود إرساء الديمقراطية والتنمية في ديمقراطيات عديدة جديدة أو مستعادة. ويجري اليوم توجيه حصة كبيرة من

المساعدة الإنمائية من خلال المنظمات غير الحكومية. وأوضحت التجربة أنه في حين يمكن للدعم المباشر المقدم من المانحين للمنظمات غير الحكومية، وهي ظاهرة متزايدة، أن يعزز ويدعم نمو المجتمع المدني، فإن هناك أمثلة يمكن أن يتعرض فيها النمو أيضا للإعاقة بسبب هذا الدعم إذا كان غير متسق مع المبادرات الأخرى. ولذلك هناك حاجة الى تنسيق الإجراءات المتفرقة في بعض الأحيان التي يقوم بها المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات في هذا الصدد.

١٥ - ويمكن أن يوجد في غواتيمالا مثال حديث لأنشطة الأمم المتحدة الرامية الى تعزيز المجتمع المدني من خلال دعم المنظمات غير الحكومية. واضطلعت الوحدة المشتركة التابعة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء دراسة عن المنظمات غير الحكومية بغية توفير دليل تفصيلي لها في غواتيمالا. وساعدت الدراسة أيضا على أن تحدد بوضوح أكبر الأنشطة التي يتطلب الأمر أن تضطلع بها المنظمات غير الحكومية بغية تعزيز قدرتها التقنية من أجل رفع دعاوى تتعلق بحقوق الإنسان وقدرتها على الاضطلاع بالتنظيم الإداري والمالي. وهناك دلائل بالفعل على وجود دور متزايد الأهمية للهيئات غير الحكومية لحقوق الإنسان في عملية إقرار السلام وإرساء الديمقراطية في غواتيمالا.

١٦ - وينبغي النظر الى هذا الدعم للمنظمات غير الحكومية الغواتيمالية ضمن الإطار الأعم للدعم المقدم من الأمم المتحدة لاشراك المجتمع المدني في أشكال جديدة من الحكم في إطار عملية إقرار السلام وإرساء الديمقراطية في أمريكا الوسطى. وبدأت جهود الأمم المتحدة بهذا الصدد في إطار عملية السلام في نيكاراغوا، حيث كان الدور الفعال للمجتمع المدني هو الضمان الهام للاستقرار السياسي. وفي وقت لاحق، بدأت منظمة العمل الدولية، من خلال انشاء فريق استشاري متعدد التخصصات لأمريكا الوسطى في سان خوسيه، في تنفيذ برنامج تمثل أحد أهدافه الرئيسية في توسيع نطاق الأجهزة والقدرات الوطنية على المساومة الاجتماعية والحوار الاجتماعي. وفضلا عن ذلك، قدمت منظمة العمل الدولية المشورة الى وسيط الأمم المتحدة في مفاوضات السلام الغواتيمالية خلال المناقشات المتعلقة بهوية وحقوق الشعوب الأصلية. والاتفاق الناتج، الذي وقع في آذار/مارس ١٩٩٥، مستمد من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ ويتناول مجموعة من القضايا المتعلقة بالشعوب الأصلية ومشاركتها الكاملة في الحياة الغواتيمالية، بما في ذلك التعليم، والحقوق المتعلقة بالأراضي، والمسائل المتعلقة بالجنسين، والقانون العام.

## باء - المساعدة الانتخابية

١٧ - في التقرير الأول عن الديمقراطيات الجديدة والمستعادة، بينت بالتفصيل الأشكال الأساسية السبعة للمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة: (أ) تنظيم وإجراء الانتخابات؛ (ب) الإشراف؛ (ج) التحقق؛ (د) التنسيق والدعم للمراقبين الدوليين؛ (هـ) دعم مراقبي الانتخابات الوطنيين؛ (و) المساعدة التقنية؛ (ز) المراقبة. ويتحدد نوع المساعدة المراد تقديمها بعد أن تكون بعثة لتقييم الاحتياجات قد قيمت شروط إجراء انتخابات سليمة، وقدرت الاحتياجات الانتخابية الأساسية للبلد وناقشت مع الحكومة والسلطات

الانتخابية الشكل الأنسب للمساعدة التي ستقدمها الأمم المتحدة. وتعد الأنواع الثلاثة الأولى من المساعدة استثناءات من الممارسة العادية. فهي مكلفة وتحتاج إلى إيفاد بعثات كبيرة والحصول على الموافقة إما من مجلس الأمن أو الجمعية العامة. ويضطلع بها عادة في سياق عمليات أشمل لحفظ السلام. أما الشكل الأكثر تكرارا للمساعدة فهو المساعدة التقنية، وتنطوي على إيفاد خبير استشاري أو خبيرين استشاريين للمشاركة في مشروع محدد لمدة شهر أو شهرين.

١٨ - ولقد عرض التقرير الأول قائمة تفصيلية للعمليات الانتخابية مصنفة حسب نوع المساعدة. ويتضمن المرفق الأول من هذا التقرير قائمة مستكملة تشمل العمليات الانتخابية الجديدة غير المدرجة في التقرير الأول. وعلاوة على ذلك، تعطي الجداول والأشكال الواردة في المرفق الثاني إيضاحات بالرسوم البيانية للطبيعة الشاملة لأنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان. وفي الفترة بين آب/أغسطس ١٩٩٥ وتموز/يوليه ١٩٩٦، تلقت الأمم المتحدة ٢٥ طلبا جديدا لتقديم مساعدة انتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، عهد إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية التي أنشأها مجلس الأمن في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بقراره ١٠٣٧ (١٩٩٦) بولاية تنظيم الانتخابات، والمساعدة في إجرائها، والتصديق على النتائج.

١٩ - ويقوم رئيس إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بمهمة مركز التنسيق في الأمم المتحدة لأنشطة المساعدة الانتخابية، وهو بهذه الصفة يقدم المشورة إلي الأمين العام فيما يتعلق بالردود الواجبة على طلبات الحصول على مساعدة انتخابية. ويقوم مركز التنسيق أيضا بتنسيق أنشطة المساعدة الانتخابية المقدمة من كيانات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى الكثيرة المشاركة في المراحل المختلفة. ويرد فيما بعد مثال يصف التعاون بين إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة في أفريقيا حيث يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كجزء من مبادرة منظومة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا، التي شرع فيها في أوائل عام ١٩٩٦، بزيادة الدعم المقدمة منه لعملية إرساء الديمقراطية وللعملية الانتخابية إلى ما يزيد على نصف البلدان في تلك القارة.

٢٠ - وفي سيراليون عقدت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، وستعقد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ١٥ آذار/مارس. واستعادت هذه الانتخابات الحكم الديمقراطي في سيراليون ومثلت عاملا هاما في الجهود الرامية إلى السيطرة على الصراع الدائر في البلد وحله. وقد ورد الطلب الأول للحصول على مساعدة انتخابية في عام ١٩٩٤، وبعد إيفاد بعثة لتقييم احتياجات مشتركة بين إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضع مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تقديم مساعدة تقنية إلى اللجنة الانتخابية لسيراليون. وخلال عام ١٩٩٥، نظم مؤتمران للمانحين في نيويورك وأوفد إلى البلد خبراء في مجالات مختلفة مثل النظم الانتخابية وإدارة الانتخابات. وبعد اتخاذ حكومة سيراليون قرارا بدعوة مراقبين دوليين لحضور الانتخابات، أنشأت إدارة الشؤون السياسية أمانة صغيرة في فريتاون. ووفرت هذه الأمانة تنسيقا ودعما لعمل المراقبين الدوليين الذين حضروا المرحلة النهائية من العملية الانتخابية.

٢١ - وقدم أوسع المساعدات الانتخابية في سياق عمليات إرساء الديمقراطية إلى كمبوديا في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣. وشملت المساعدة، التي انتهت بإجراء الانتخابات في عام ١٩٩٣ للتربية الوطنية والتدريب؛ ووضع إطار قانوني مناسب؛ وصياغة قوانين الانتخابات؛ وتسجيل الناخبين والأحزاب والمرشحين؛ وعد الأصوات؛ والتحقق. ويواصل الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا، وممثل الأمين العام في كمبوديا عقد مشاورات منتظمة مع قادة الأحزاب السياسية كجزء من جهودهما للمساعدة في إشراك الكمبوديين في عملية إرساء الديمقراطية. ويساعد أيضا مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بنوم بنه عن طريق تقديم خدمات تقنية وتثقيفية واستشارية وتقديم تدريب على إقامة العدالة.

٢٢ - وشملت الأنشطة الأقرب عهدا المضطلع بها في مجال المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة لأذربيجان وهايتي. ففي أذربيجان، وعلى أثر طلب قدم في حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يتعلق بالانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أوفدت بعثة مشتركة لتقييم الاحتياجات إلى ذلك البلد. ونتيجة لهذه البعثة، شكلت بعثة مشتركة لمراقبة الانتخابات في أذربيجان لمراقبة العملية الانتخابية، فضلا عن تنسيق وتدعيم أنشطة المراقبين الدوليين. وأقامت البعثة مقرا لها في باكو ومكاتب إقليمية في غاني وناخيشيفان وأوفدت مراقبين إلى مدن وقرى في أرجاء البلد. وفي يوم الانتخابات ذاته، نشرت البعثة ما يزيد على ١٠٠ مراقب دولي من ٢٥ بلدا؛ وأوفدت البعثة ٢٠ مراقبا من أجل انتخابات دورة التصفية التي جرت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٣ - وشملت جهود الأمم المتحدة المبذولة عموما لتعزيز وتوطيد الديمقراطية في هايتي القيام، بناء على طلب من حكومة هايتي، بإنشاء فريق تقني، كجزء من بعثة الأمم المتحدة في هايتي، لتقديم مساعدة تقنية إلى المجلس الانتخابي المؤقت. وتحضيرا للانتخابات التشريعية التي عقدت في حزيران/يونيه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٥ والانتخابات الرئاسية التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، نسق الفريق التقني برنامجا ضخما للتربية الوطنية وقام بجملة أمور منها إعداد ميزانية انتخابية وتنسيق الدعم المالي المقدم عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المنشأ لذلك الغرض؛ وإعداد خطة للعمليات والسوقيات والمساعدة في تنفيذها؛ وتقديم دعم في وضع خطة للاتصالات وخطة لنشر الأفراد بالنسبة لفترتي تسجيل الناخبين والتصويت.

## جيم - إقامة وسائط إعلام حرة ومستقلة

٢٤ - تواصل إدارة شؤون الإعلام تشجيع إقامة وسائط إعلام حرة ومسؤولة بوصف ذلك عنصرا أساسيا للإرساء الفعال للديمقراطية، وذلك عن طريق سلسلة الحلقات الدراسية الإقليمية التي تنظمها عن تشجيع إقامة وسائط إعلام تعددية ومستقلة. وتتولى إدارة شؤون الإعلام تنظيم هذه الحلقات الدراسية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الحكومات ووكالات التنمية الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

٢٥ - وعقدت منذ عام ١٩٩١ أربع من هذه الحلقات لوسائط الإعلام في أفريقيا وآسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمنطقة العربية. وضمت آخر هذه الحلقات التي عقدت في صنعاء في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ نحو ١٥٠ من الصحفيين وملاك وسائط الإعلام وممثلي المؤسسات الصحفية الإقليمية وخبراء الإعلام. وركزت على احتياجات وشواغل المشتغلين بالإعلام في المنطقة ومكنت المشتركين من التفكير بصورة جماعية في مبادئ حرية الصحافة وإرساء الديمقراطية في سياق المجتمع العربي. ومن المقرر أن تعقد الحلقة الدراسية الإقليمية التالية لوسائط الإعلام في وسط وشرق أوروبا في عام ١٩٩٧.

٢٦ - ويواصل أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشجيع تدفق المعلومات الموضوعية المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية الاجتماعية والاقتصادية وحرية التعبير على نطاق أوسع عن طريق وسائط الإعلام. وفي قيرغيزستان، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو، بتدريب الصحفيين على إعداد تقارير عن المسائل المالية ومسائل الأعمال التجارية والمسائل الاجتماعية. وحضر نحو ١٠٠ صحفي دورات عن إعداد التقارير عن الأعمال التجارية والنواحي الاقتصادية، ودورات عن أخلاقيات الصحافة وحرية وسائط الإعلام، وعن إعداد تقارير عن مواضيع مثل البيئة والمرأة والمخدرات غير المشروعة. وأدى التدريب على اللغة الانكليزية، الذي نظم من أجل ٥٥ شخصا، إلى تغطية أوسع للأحداث الدولية. واكتسب ما يزيد على ٣٠ صحفيا مهارات في الحاسوب. وقدم أيضا تدريب أثناء العمل على الأساليب الحديثة لجمع الأنباء وانتاج المواد السمعية البصرية بينما أنشئت وجهزت استديوهات للإذاعة والتليفزيون.

## دال - بناء ثقافة سياسية عن طريق مراعاة حقوق الإنسان ورصدها

٢٧ - إن التحول من نظام قائم على خضوع الفرد خضوعا تاما للسلطة إلى المشاركة بقدر أكبر في عملية صنع القرار السياسي يتطلب بذل جهود طويلة الأجل. ويتمثل جزء هام من تلك العملية في الإدخال التدريجي لثقافة جديدة إلى المجتمع المدني تدعو إلى زيادة احترام حقوق الإنسان وتقنيتها لمنع وقوع انتهاكات في المستقبل.

٢٨ - وقد أكد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن أولوية التعاون التقني في هذا الميدان يجب أن تعطى للبلدان التي تبدأ مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية. وتتركز المساعدة المقدمة إلى عملية إرساء الديمقراطية على إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في القوانين والسياسات الوطنية وعلى إقامة أو تعزيز المؤسسات الوطنية القادرة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في ظل سيادة القانون.

٢٩ - ويسعى المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى تعزيز برامج التعاون التقني، بما في ذلك تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتنمية حقوق الإنسان، وتقديم الدعم للبرلمانات في مجال حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الدستورية وتقديم التدريب في مجال حقوق الإنسان لموظفي عمليات حفظ السلام والموظفين المدنيين الدوليين. وتقدم أيضا مساعدة لتدعيم المنظمات غير الحكومية وتنمية المجتمع المدني، والإصلاح

التشريعي وإقامة العدالة، وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتدريب ضباط الشرطة والسجون. وثمة أنشطة أخرى لا تزال تحظى باهتمام كبير أيضا، مثل تقديم المساعدة بشأن قضايا محددة تتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك تنفيذ خطط عمل وطنية شاملة ترمي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والمشاركة الشعبية في صنع القرارات وتنفيذ المشاريع المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن بينها الحق في التنمية.

٣٠ - وبموجب ولايتين مفوضتين من الجمعية العامة، تقوم كل من بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، والبعثة المدنية الدولية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية إلى هايتي بالإسهام في بناء ثقافة ديمقراطية في هذين البلدين. ويقترن التحقق من انتهاكات حقوق الإنسان بتقديم توصيات محددة عن كيفية التصدي لتلك الانتهاكات. ويعمل مراقبو حقوق الإنسان أيضا جنبا إلى جنب مع المؤسسات الوطنية ويسهمون في زيادة الوعي بأهمية حقوق الإنسان بوصفها أساسا لإرساء الديمقراطية.

٣١ - ونظرا لأهمية حقوق الإنسان في عمليات السلام التي تضطلع بها المنظمة، يوفر المفوض السامي لحقوق الإنسان التدريب والمواد التدريبية. فعلى سبيل المثال، نظم مركز حقوق الإنسان دورة تدريبية بشأن حفظ السلام وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية للمدربين العسكريين ومدربي الشرطة المدنية بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام ومركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، وذلك في ربيع عام ١٩٩٦. ويعد هذا أول جهد يبذله المركز وإدارة عمليات حفظ السلام يجمع بين جهود تدريب متوازية للمدربين العسكريين والمدنيين. ولقد استلزم الأمر اتباع هذا النهج الجديد نتيجة للتعقد المتزايد لولايات حفظ السلام التي غالبا ما تشمل أفرادا لرصد الشؤون المدنية وبناء المؤسسات.

## هاء - تحسين المساءلة والشفافية والنوعية في إدارة القطاع العام وهياكل الحكم الديمقراطية

٣٢ - تطلب الدول الأعضاء إلى منظومة الأمم المتحدة، بصورة متزايدة، أن تقدم لها المساعدة في بناء المؤسسات وشؤون الحكم والشواغل الرئيسية المطروقة في هذه العملية - على النحو الذي نوقش بالتفصيل في التقرير الأول - هي الشرعية السياسية، والمساءلة والشفافية؛ وحرية تكوين الجمعيات والمشاركة فيها، وإقامة قضاء عادل وموثوق به؛ والمساءلة البيروقراطية؛ وحرية الإعلام والتعبير؛ والإدارة الفعّالة والكفؤة للقطاع العام؛ والتفاعل مع تنظيمات المجتمع المدني. ومنظومة الأمم المتحدة ناشطة في تقديم المساعدة في مجال بناء المؤسسات وشؤون الحكم في هذه المجالات وغيرها.

٣٣ - وتتضمن عملية إحلال الديمقراطية استعراض الهياكل والمهام الحكومية القائمة بغرض تحسين قدرة وكفاءة الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية والسلطة القضائية، وكذلك تحسين العلاقة بين الدولة، والمستويات الإقليمية والمحلية في الحكومة. وتقع مساءلة الموظفين الحكوميين في صلب الشكل الديمقراطي

للحكم، رغم تباين المؤسسات والأساليب الكفيلة بضمان المساءلة. ومع أن الانتخابات الدورية تسمح لجمهور الناخبين بمساءلة الموظفين الرسميين، هناك مؤسسات أخرى لها أيضا دور هام تؤديه. وينبغي أن تزداد مساءلة الهيئة التنفيذية أمام الهيئات المنتخبة، كما ينبغي أن تتسم أعمالها بالشفافية وتخضع للمراقبة الدقيقة. ويبين فرع لاحق من هذا التقرير التدابير المتخذة من قبل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الإدارة العامة في التنمية (انظر الفقرات ٥٨ - ٦٢).

٣٤ - ومن خلال برامج التنمية الإدارية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يمارس أنشطته في ٩٠ بلدا، تقدم المساعدة إلى الحكومات في تصميم وتنفيذ برامج استراتيجية طويلة الأجل لتحسين إدارة القطاع العام. ومن الأمثلة على برامج شؤون الحكم التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برامج تحقيق اللامركزية في بوتان، ونيبال، وتايلند، وبابوا غينيا الجديدة والمغرب؛ وإصلاح القطاع العام وتنمية القدرات في جورجيا وليسوتو والكويت وباكستان؛ وتعزيز البرلمانات في بنغلاديش وغامبيا وبوروندي وسيراليون وموزامبيق؛ وتعزيز النظم القانونية والقضائية في بوليفيا وبوتان. والخيط الذي يربط بين هذه البرامج هو أنها كلها تسهم في تنمية القدرة على الحكم الديمقراطي والمؤسسات ذات الصلة.

٣٥ - ولا يفرق البنك الدولي بين مختلف أشكال النظم السياسية للبلدان عند اتخاذه قرارات الإقراض. ورغم أنه يعرّف الحكم بأنه الأسلوب الذي تمارس به السلطة في إدارة موارد البلدان الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية، فإنه يفرق تفرقة واضحة بين أبعاد المفهوم السياسية والاقتصادية. وما يعنى به البنك في شؤون الحكم هو أهميته المركزية بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في مجال الحد من الفقر بصورة مطردة. والجزء الرئيسي من المساعدة التي يقدمها البنك في مجال الحكم هو في مجال إدارة القطاع العام، لكنها تشجع أيضا على تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة عموما.

٣٦ - والأدوات الرئيسية التي يستخدمها البنك هي القروض والائتمانات، التي تقدم في شكل مدفوعات سريعة لدعم ميزان المدفوعات من أجل الاضطلاع ببرنامج للإصلاح الاقتصادي أو برنامج تعمير طارئ، أو المشاريع الاستثمارية التقليدية، أو مشاريع المساعدة التقنية. وقد تستخدم جميع هذه الأدوات لدعم الحكم وتحسين إدارة القطاع العام. وللبنك، بالإضافة إلى ذلك، نافذة للمِنح، هي صندوق التنمية المؤسسية، الذي يدعم الأنشطة الحفازة بحد أقصى يبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار. وهو صندوق استخدم بصورة متزايدة في الأعمال المتعلقة بشؤون الحكم. ويدعم البنك أيضا الحكم من خلال إسداء المشورة في مجال السياسة في سياق حواره مع كل بلد على حدة وفي التقارير الاقتصادية وغيرها التي يتم إعدادها للحكومات.

٣٧ - وفي أمريكا اللاتينية، كما هي الحال بالنسبة لمناطق أخرى كثيرة، تزامنت عملية إحلال الديمقراطية في العقد الماضي مع ما بدا من توقعات بأن تصبح الحكومات أكثر استجابة لمطالب المواطنين وبأنها ستدير شؤونهم بأسلوب أكثر شفافية. وقد تجلى هذا في الميل إلى زيادة مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات الحكومية، وفي الحد من الفساد على جميع مستويات الحكم. وقد مر إصلاح الدولة بمرحلتين. وكان الدافع وراء المرحلة الأولى هو الحاجة إلى إعادة التوازن في الاقتصاد الكلي من خلال تخفيض العجز المالي،

وتعديل ميزان المدفوعات، والتحويل إلى القطاع الخاص. أما المرحلة الثانية، الجارية حاليا في معظم البلدان، فهي تشمل التعديلات المؤسسية الأطول أجلا المطلوبة لتعزيز وإدامة الإصلاحات التي سبق إجراؤها. وقد أخذ دعم البنك لتحديث الدولة في العقد الماضي أشكالا مثل: تحديث إدارة الضرائب، إصلاح الخدمة المدنية، وإصلاح الإدارة المالية. وفي بلدان عديدة من بلدان في أمريكا الوسطى التي خرجت مؤخرا من دائرة الصراع (مثل نيكاراغوا والسلفادور)، اشتمل الدعم الذي يقدمه البنك لتحديث القطاع العام على كثير من هذه الفئات. وشارك البنك مشاركة واسعة في دعم اللامركزية في المنطقة عامة، سواء في الدول الاتحادية أو الموحدة.

٣٨ - وفي أفريقيا، وهي منطقة أخرى شهدت تغييرا سياسيا شاملا، فإن المجال الرئيسي لتركيز عمل البنك هو إعادة بناء القدرات سواء في الحكومة، أو بشكل غير مباشر بدرجة أكبر في مؤسسات المجتمع المدني التي تدعم الحكم الجيد. ومثل ما كان عليه الأمر في أمريكا اللاتينية، كان الشرط المبدئي هو إصلاح الاقتصاد الكلي. بيد أنه نظرا للخلل الشديد الذي أصاب القطاع العام، تركز الاهتمام على معالجة انهيار القدرة في مجالات مثل الخدمة المدنية والإدارة المالية الحكومية. وهذه الجهود قائمة في بعض البلدان (مثل غانا) منذ زمن طويل، ويجري الاضطلاع بها من جديد. وفي بلدان أخرى (مثل اثيوبيا)، ما يزال الحوار في مرحلة مبكرة. وفي مالي، سهل البنك عقد حلقة عمل رئيسية بشأن الإصلاح المؤسسي في القطاع العام، ودعم دراسة استقصائية لإنجاز الخدمات ساعدت على تركيز الإصلاح على الحاجة إلى تحقيق نتائج على أرض الواقع. وفي جنوب أفريقيا، ما فتئ البنك يقدم المشورة في مجالات مثل الميزنة وتحقيق اللامركزية.

٣٩ - وفي آسيا، انتهى البنك مؤخرا، بمشاركة محلية، من إجراء دراسة رئيسية بشأن الإصلاح الحكومي في بنغلاديش تشمل تشخيصا للطرق التي يقوض بها الفساد الحكم وكيفية مكافحته. وفي نيبال، ساعد البنك على تحسين إدارة النفقات العامة، ودعّم، بمجموعة متوالية من منح صندوق التنمية المؤسسية، تعزيز القدرة المحاسبية والقدرة على مراجعة الحسابات. وبالإضافة إلى ذلك، يساعد البنك الحكومة في إخضاع إجراءاتها المتعلقة بالشراء لأفضل الممارسات الراهنة. وفي منغوليا، قدمت المساعدة التقنية في مجال الإصلاح القانوني، مع تدريب موظفي وزارة العدل، وتحديث الأجزاء التجارية من القانون المدني.

٤٠ - وفي دول شرق ووسط أوروبا والدول الخلف في الاتحاد السوفياتي السابق، ركّزت إدارة البنك على مساعدة البلدان على بناء إطار مؤسسي لاقتصاد السوق. وفي البداية استهدفت أعمال البنك في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق التركيز على مساعدة الحكومات على وضع آلية من أجل: إعداد وتنفيذ الميزانيات؛ وتنسيق المساعدة الخارجية؛ والعمل بقوانين حديثة للمشتريات. وفي دول البلطيق، عمل البنك بصورة وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إنشاء مؤسسات لإدارة اقتصاد السوق. ومنذ عهد قريب عكف البنك على تقديم المساعدة في إنشاء خدمة مدنية حديثة (من خلال دراسات تشخيصية أجريت في بولندا وبلغاريا وجمهورية مولدوفا). وفي الاتحاد الروسي، وافق البنك مؤخرا على مشروع رئيسي للاصلاح القانوني، يقدم الدعم في مجالات الصياغة القانونية، والمعلومات القانونية، ومحلات التثقيف القانوني والتثقيف العام، والإصلاح القضائي والحلول البديلة للمنازعات.

٤١ - وتقوم أيضا إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية التابعة للأمانة العامة بأعمال واسعة النطاق في مجال الإدارة العامة والحكم. وتتولى حاليا تنفيذ مشروع إقليمي في شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة يسعى إلى تنمية وتعزيز الديمقراطية والحكم، ويعزز من دور وحيوية المجتمع المدني، ويقيم الآليات المناسبة للمشاركة الشعبية. ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أوفد المشروع بعثات تقييم رئيسية إلى أذربيجان، وأرمينيا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وبلغاريا، وبيلاروس، وجمهورية مولدوفا وقيرغيزستان. وكان على البعثات أن تحلل احتياجات الحكومات من المساعدة التقنية من أجل تحقيق أهداف محددة في الحكم لتحديد المجالات التي يمكن فيها للأمم المتحدة تقديم الدعم. وأسفرت هذه البعثات عن صياغة مشروعات لإنشاء مؤسسات لأمناء المظالم ومراكز لحقوق الإنسان في جمهورية مولدوفا، وفي أوزبكستان ومؤخرا في أذربيجان؛ وحوسبة النظام القضائي في بيلاروس؛ ودعم وتعزيز المنظمات المجتمعية التقليدية في بلغاريا؛ وتعزيز قدرة وزارة الخارجية ومؤسسات المجتمع المدني في كل من أذربيجان وأوكرانيا.

٤٢ - واللامركزية هي أحد الخيارات التي تلجأ إليها الحكومات في بعض الأحيان لزيادة فعالية المهام الحكومية و/أو إنشاء شكل من أشكال الإدارة يقوم على درجة أكبر من المشاركة. ونيبال هي ضمن البلدان الكثيرة التي ما فتئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمارس فيها بنشاط أعماله في مجال اللامركزية، حيث اكتسبت اللامركزية في ذلك البلد قوة دافعة عقب انتخاب حكومة ديمقراطية في عام ١٩٩٠. وفي البداية، ساعد الدعم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موظفي الحكومة المحلية في مقاطعات مختارة على الدخول في حوار بناء مع السلطات المركزية بشأن الاستخدام الملائم للموارد على مستوى المقاطعات. والآن، وبالإضافة إلى غرس القدرة على التخطيط الفعّال، يقوم برنامج التنمية القائمة على المشاركة الخاص بالمقاطعات، والذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ببناء قدرة محلية لتنفيذ أنشطة إنمائية من خلال تنظيمات قروية تقوم بشكل فعّال بدور النظير والمراقب في إطار المؤسسات الحكومية المحلية. ويشرك هذا النهج الأفراد مباشرة في تخطيط وبناء وصيانة الطرق، ومرافق ومياه الشرب والوقاية الصحية، والهياكل الأساسية للكهرباء والري. وقد أدى ذلك إلى تحسن كبير في الهياكل الأساسية الرئيسية في ٢٠ من المقاطعات المشاركة، وهناك طلب قوي على توسيع البرنامج ليشمل جميع مقاطعات نيبال البالغ عددها ٧٥ مقاطعة.

٤٣ - ويقوم عدد كبير من البلدان التي تضطلع بإقامة هياكل سياسية ديمقراطية و/أو هياكل اقتصاد السوق بتحرير القواعد التي تحكم تنظيم النقابات العمالية والمنازعات العمالية، والبدء في استخدام المساومة الجماعية لتحديد الأجور وشروط العمل. وهي تطلب، في قيامها بذلك، مساعدة من منظمة العمل الدولية في شكل معلومات ومشورات بشأن تنظيم هذه الأنشطة. وخلال فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، عقدت حلقات دراسية واجتماعات مائدة مستديرة بشأن العلاقات العمالية عموما، وبشأن الحوار الاجتماعي أو المساومات الجماعية أو تسوية المنازعات العمالية، بوجه خاص، في عدد من البلدان، من بينها هنغاريا، وبولندا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، واريتريا، وملاوي، وزامبيا.

## واو - تعزيز سيادة القانون

٤٤ - كيما تصبح عملية إرساء الديمقراطية حقيقة واقعة فلا بد من سيادة القانون. ولا يمكن للتعددية السياسية أن تزدهر إلا بقيام مؤسسات قانونية تتسم بالكفاءة.

٤٥ - ولا بد لأي نظام قانوني، لكي يعمل بفعالية، أن يشتمل ليس فقط على تشريع مناسب وإنما أيضا على هيكل مؤسسي فعّال لوضع القوانين وتصريف شؤونها. ولذلك، ما فتئ صندوق النقد الدولي يولي اهتماما متزايدا للحاجة إلى مد يد المساعدة القانونية في إنشاء مؤسسات وإجراءات يمكن أن تضمن وضع التشريعات وإدارتها وإنفاذها بالشكل المناسب. وهناك بوجه خاص إدراك للحاجة إلى تقديم هذه المساعدة القانونية الموسعة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي هذا الصدد، أعدت الإدارة القانونية لصندوق النقد الدولي، بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي (وهو معهد للتدريب)، برنامجا بشأن تشريعات القطاع المالي لتقديمه إلى معهد فيينا المشترك التابع للصندوق (وهو أيضا هيئة تدريبية) في حزيران/يونيه ١٩٩٥، وهو برنامج للقضاة والمشرعين من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٤٦ - وفي رواندا، وبعد سنوات من الصراع الأهلي، تعمل إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية على إعادة سيادة القانون والنظام من خلال إيلاء الاهتمام للنظام القضائي. ويضم برنامجها عناصر تتناول الأداء السليم للمحاكم والسجون والشرطة القضائية، وكذلك التربية الوطنية. ويهدف برنامج عمل قصير الأجل إلى تقديم استجابة فورية للاكتظاظ الشديد والأحوال السيئة السائدة في السجون ومراكز الاعتقال. وقد شاركت إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية في تقديم مستشارين فنيين ومعدات فنية لتسهيل التحقيقات وتدريب القضاة وموظفي المحاكم على إعادة إنشاء نظام محاكم فعّال. وقدمت الإدارة المساعدة أيضا في إصلاح الخدمة المدنية.

٤٧ - ولن تكون للجهود المبذولة لتعزيز حكم القانون جدواها ما لم تقترن بتدابير تهدف إلى ضمان توفير الأمن، من خلال المراقبة الجنائية الكافية وتطبيق نظام فعّال للعدالة. وتوضع برامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لتوفير المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للدول في مجال العدالة الجنائية، بما في ذلك أساليب الاتصالات الحديثة والتدريب. وهذه البرامج تساعد الدول على تحديد احتياجاتها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وعلى مواجهة هذه الاحتياجات من خلال التعاون التقني في مجال الإصلاح القانوني، بما في ذلك وضع القوانين الجنائية وغيرها من التدابير التشريعية. كذلك تساعد البرامج الدول على مكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية، بما في ذلك أنشطة الجريمة المنظمة، والجرائم الاقتصادية والبيئية وغسل الأموال. ويضطلع بهذه الأنشطة فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية التابع للأمانة العامة، والمستشار الأقاليمي لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ومقره في فيينا، والمستشار الإقليمي لمنع الجريمة والعدالة الجنائية التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٤٨ - ولمركز حقوق الإنسان سنوات خبرة طويلة في تدريب الموظفين القائمين على إنفاذ القوانين. وعندما طلبت السلطة الفلسطينية المساعدة في إثر نجاح برنامج للتدريب على السياسات نظمه المركز، وُضع برنامج شامل، من بين عناصره التدريب وإعداد المناهج للقضاة، والمحامين، والمدعين العامين، والشرطة، وموظفي السجون. ويهدف البرنامج إلى تعزيز المؤسسات والقوانين والسياسات الرئيسية التي لا غنى عنها في المحافظة على سيادة القانون. وقد وضع هذا البرنامج وسيجري الاضطلاع به بالتعاون الوثيق مع منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة ومع الكثير من المشاريع التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى في الأراضي الفلسطينية.

٤٩ - وقد يمكن، في بعض الحالات، إنشاء مؤسسات جديدة، كتلك المسؤولة عن الدفاع عن حقوق الإنسان، بدعم من الأمم المتحدة. وتتمثل استراتيجية برنامج التعاون التقني لمركز حقوق الإنسان في تنمية واستخدام خبرته الفنية الداخلية وموارده المخصصة للتدريب للمساعدة في إنشاء وتعزيز هياكل الحكم الديمقراطية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان القائمة والمنشأة حديثا. وقد اضطلع المركز خلال العام الماضي بتدريب المؤسسات الوطنية وتنمية قدراتها على الصعيد الإقليمي في أفريقيا، وآسيا، ورابطة الدول المستقلة، وفي وسط وشرق أوروبا، ولاتفيا، وعلى مستوى الدولة في الأرجنتين، وجنوب أفريقيا وملاوي، وكثيرا ما يجري ذلك بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٥٠ - ومن الضروري لأي مجتمع ديمقراطي أن تحترم فيه السلطة العسكرية حقوق الإنسان. وقد نظم مركز حقوق الإنسان دورتين دراسيتين تدريبيتين للمعلمين العسكريين الأقدم في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين في عام ١٩٩٦. وقد وجهت الدورة الدراسية الأولى، بالتعاون مع المعهد الدولي للقانون الإنساني (سان ريمو)، إلى المعلمين العسكريين الأقدم من منطقة البلقان، وخصصت الدورة الثانية للدول الأفريقية الناطقة بالبرتغالية. وستستخدم المواد التي تم إصدارها في هاتين الدورتين التدريبيتين مرة أخرى، في الجهود المتواصلة المبذولة لدعم تنمية القدرات الوطنية على التدريب في مجال حقوق الإنسان في المؤسسات العسكرية، وكذلك في المنهجيات الكفيلة بكيفية إدماج مسائل حقوق الإنسان على نحو فعّال في التدريب العادي للموظفين العسكريين.

## ثالثا - تحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة للطلبات التي توجهها الحكومات لتعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

### ألف - تنسيق وتعزيز برامج الحكم في منظومة الأمم المتحدة

٥١ - في التقرير الأول عن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة أوصي بأن تزيد الأمانة العامة وجميع الوكالات تعاونها في مجال بناء المؤسسات والحكم (A/50/332، الفقرة ١٢٧). واتخذت لجنة التنسيق الإدارية

منذ ذلك الوقت مبادرة هامة لبلوغ الهدف الحاسم المتعلق بتحسين الفعالية والتنسيق وفي نفس الوقت تجنب الازدواجية في هذا الميدان.

٥٢ - وقد أنشأت لجنة التنسيق الإدارية في الآونة الأخيرة ثلاث فرق عمل لدعم تنفيذ البلدان للالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمرات العالمية الأخيرة الأخرى. ولفرقة العمل المعنية بإيجاد بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي يقوم فيها البنك الدولي بدور الوكالة الرائدة، فريق فرعي معني ببناء القدرة على الحكم يترأسه برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وسيقوم الفريق الفرعي بإعداد دراسة حول أفضل الممارسات المتصلة بتطوير القدرة على الحكم في مختلف الوكالات، وتحضير تقرير موحد، ونشر هذه المعلومات على الأفراد المهتمين بالموضوع في المنظمات المانحة والبلدان النامية.

٥٣ - وبغية تحسين فعالية برامج الحكم في مجال التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن يكون هناك تنسيق سليم بينها وبين عمل الإدارات والمكاتب المعنية ببرامج السلام وإرساء الديمقراطية التي تضطلع بها المنظمة. وكما ذكر في التقرير الأول، وكما يتضح من الفرع الثاني من هذا التقرير، فإن كثيرا من الأنشطة والبرامج المتعلقة ببناء المؤسسات وبالحكم في ميدان التنمية - سواء كان هدفها النهائي هو تعزيز المساءلة، أو الشفافية، أو حرية تدفق المعلومات، أو المشاركة الكاملة وسيادة القانون - هي أنشطة وبرامج حاسمة لنجاح عملية إرساء الديمقراطية، كما هي حاسمة لتعزيز التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، يتضمن عمل الإدارات التي تقوم بدور رائد في الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام، والشؤون الإنسانية جوانب كثيرة للحكم، سواء في سياق الوقاية، أو الطوارئ، أو المفاوضات، أو ما بعد الصراع.

٥٤ - ومنذ عام ١٩٩٥، وبالإضافة الى الأنشطة الواسعة النطاق الجارية في مجال الحكم والمبينة أعلاه، قامت أيضا، كل من وكالات وبرامج وصناديق ومكاتب الأمم المتحدة بتعزيز برامج الحكم فيها واستحداث تغييرات في السياسات للعمل بمزيد من الكفاءة. فقد بذل مثلا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهودا كبيرة لمتابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٣٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي اتخذ استجابة للتقرير الأول عن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (A/50/332). وقد بذلت هذه الجهود في مجالات ثلاثة بالدرجة الأولى؛ هي: (أ) تحسين القدرة الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي على الاستجابة بفعالية للطلبات الموجهة لدعم عملية تعزيز الديمقراطية؛ (ب) ريادة عناصر المبادرات الخاصة المتخذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال الحكم؛ (ج) عدد موسع من البرامج والمشاريع في مجال الحكم وفي المجالات المتصلة بإرساء الديمقراطية.

٥٥ - وتتضمن التدابير المتخذة لتحسين القدرة الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برامج تدريبية لموظفي البرنامج ولنظرائهم الوطنيين في الحكم؛ ودعم حلقات العمل الدولية لتبادل الخبرة وزيادة الوعي ببرامج الحكم الديمقراطي (الابتكارات في مجال الحكم في ماديلا، وحلقة دراسية لأعضاء البرلمان في

أواغادوغو، والحكم من أجل التنمية البشرية المستدامة في نيويورك، على سبيل المثال)؛ وتحضير ورقة تتناول سياسات الحكم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير توجيه وإرشاد واضحين للمديرين والموظفين التنفيذيين؛ ووضع صفحة افتتاحية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في مجال التنمية الإدارية والحكم على الشبكة العالمية تتضمن شبكة للإدارة والحكم تهدف إلى تبادل المعرفة والمعلومات والخبرة بشأن الحكم الديمقراطي داخل برنامج الأمم المتحدة الانمائي وشركائه في التنمية.

٥٦ - وحدثت أيضا تغييرات تنظيمية هامة جعلت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستجيب استجابة أكبر للطلبات الموجهة لدعم الحكم الديمقراطي، بما في ذلك إعادة تنظيم وحدة الدعم الميداني الرئيسية، وهي شعبة التنمية الإدارية والحكم، إلى فرق تشمل الحكم القائم على المشاركة، وتطوير القدرة، وتحقيق اللامركزية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ مدير البرنامج فرقة عمل على نطاق الوكالة معنية بالحكم لزيادة الاتصالات والمعلومات المتعلقة بالحكم داخل البرنامج. وينشئ البرنامج أيضا شبكات إقليمية تربط المكاتب القطرية بالخبراء والممارسين الإقليميين المهتمين أو المشاركين في برامج الحكم.

٥٧ - واستجابة للزيادة السريعة في الطلبات الموجهة للحصول على دعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي لبرامج ومشاريع الحكم الديمقراطي، تم إدخال موضوع التركيز على الحكم في وثائق بلدان كثيرة تتناول إطار التعاون القطري الممتد خمس سنوات لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (١٩٩٧-٢٠٠١). وتختلف الأنشطة الجديدة والمقترحة اختلافا كبيرا فيما بينها ويعتمد ذلك على احتياجات كل بلد من البلدان. غير أنه حدثت زيادة كبيرة في الطلبات المقدمة للحصول على الدعم من أجل إصلاح المؤسسات الديمقراطية وتعزيز قدرتها، مثل الوحدات التنظيمية للسلطة التنفيذية، والبرلمانات، والقضاء، ووسائط الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، ومن أجل تقديم المساعدة للعملية الانتخابية.

## باء - تعزيز الإدارة العامة في مجال التنمية

٥٨ - أكدت الجمعية العامة أثناء دورتها الخمسين المستأنفة التي عالجت فيها موضوع الإدارة العامة والتنمية، في نيسان/أبريل ١٩٩٦، على دور الأمم المتحدة في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وكذلك في الظروف السائدة في فترات ما بعد الصراع، أو بعد الانتخابات، أو خلال الفترات الانتقالية. وقد عقدت الدورة عملا بالقرار ١٣٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي قررت فيه الجمعية العامة أن تعيد النظر في دور الإدارة العامة في مجال التنمية.

٥٩ - وفي تلك المناسبة، استجابت الجمعية العامة إلى التغييرات الجذرية التي تغيّر بسرعة دور ونطاق الحكم في الاقتصاد والمجتمع: عولمة الاقتصاد، وإرساء الديمقراطية، والضغوط البيئية، والفساد، والعجز الضريبي الوطني والخارجي، والضغوط المفروضة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، وثورة المعلومات، وظهور المجتمع المدني كجهة بديلة تقدم مجموعة كبيرة من الخدمات العامة. وقد زادت هذه الاتجاهات من تعقيد الحكم في وقت انخفضت فيه الثقة في قدرة الحكومات على الحكم وفرضت ضغوط لتخفيض

النفقات العامة، لا سيما عن طريق الحد من نطاق أنشطة الحكومة وتحويل وظائفها إلى القطاع الخاص حيث تخضع هذه المهام لمنافسة السوق.

٦٠ - واعترفت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٥/٥٠ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ الذي اتخذته في نهاية الدورة المستأنفة بأن هناك تحديات واتجاهات تواجهها الحكومات الوطنية بأشكال مختلفة في مجال الإدارة العامة. وأكدت من جديد أن الديمقراطية وشفافية الحكم والإدارة ومساءلتهما في جميع قطاعات المجتمع أساسات لا غنى عنها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي تركّز على البشر، وأنه ينبغي للحكومات في جميع البلدان تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، بما في ذلك الحق في التنمية، واضعة في اعتبارها علاقة الترابط والتعزيز المتبادل بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان، وأن تجعل المؤسسات العامة أكثر استجابة لاحتياجات الناس.

٦١ - وسلمت الجمعية أيضا بأن دور أنشطة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية هو مساعدة الحكومات، بناء على طلبها، على تحسين قدرة استجابتها لتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، فضلا عن تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان؛ وأوصت بأن يتخذ الأمين العام التدابير المناسبة لضمان وجود أقصى قدر ممكن من التنسيق بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يكفل وجود طرق لتعزيز التنسيق والترابط والاتساق في إدارة وتنفيذ الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية.

٦٢ - واستجابة للطلبات المحددة الموجهة من الديمقراطيات الجديدة والمستعادة، أكدت إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، وهي الإدارة المسؤولة عن التحضير للدورة المستأنفة، تأكيدا خاصا على برنامجين جديدين: (أ) الديمقراطية والحكم والمشاركة؛ (ب) بناء القدرات، أي تعزيز المؤسسات وتنمية الموارد البشرية. وتمثّل أحد الاهتمامات الرئيسية في المهمة المعقدة لإعادة تعريف الحكم بطرق تفتح أبواب الفرص أمام كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني بصفة عامة، مع توسيع مجالات التعاون بينهما في الوقت نفسه. وانعكست هذه الاهتمامات في سلسلة من الاجتماعات الإقليمية تم تنظيم بعضها تحضيرا للدورة المستأنفة للجمعية العامة. وتضمنت ما يلي:

(أ) مؤتمر عقد برعاية الإدارة في برلين في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن دور الإدارة العامة في التحول الاقتصادي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة حضره ١٦ بلدا من بلدان شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة فضلا عن ممثلين من عدة منظمات دولية وبرامج متعددة الأطراف؛

(ب) اجتماع مشترك بين المكتب الإقليمي لأوروبا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وفرقة العمل التابعة لرابطة الدول المستقلة عن الديمقراطية والحكم والمشاركة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، عقد في كييف، في نيسان/أبريل ١٩٩٦. واشترك في هذا الاجتماع الثاني لفرقة العمل معظم الدول الأعضاء من شرق ووسط أوروبا ورابطة الدول المستقلة، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المانحة الرئيسية الأخرى؛

(ج) تنظيم حلقة عمل دون إقليمية عن مؤسسات أمناء المظالم في جمهورية مولدوفا في أيار/مايو ١٩٩٦ حضرها ١٣ بلدا من بلدان رابطة الدول المستقلة وشرق أوروبا مع نظرائها من غرب أوروبا وأمريكا الشمالية؛

(د) ندوة نظمتها الإدارة في وارسو في أيار/مايو ١٩٩٦ عن الحكم في المدن المتروبولية والبلديات، وركزت الندوة على التخطيط الاستراتيجي والتغيير الإداري على المستوى المحلي، بما في ذلك بناء القدرات، لدعم الدور الجديد للحكومة كجهة ميسرة للاقتصادات السوقية.

جيم - التعاون مع ممثلي المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية

٦٣ - إن إشراك المجتمع المدني، ليس فقط في عملية توطيد الديمقراطية بل أيضا بوصفه شريكا في الأنشطة الإنمائية أمر يلاحظ بدرجة أكبر في عمل منظومة الأمم المتحدة اليوم. ومن شأن الحكم والإدارة المتسمين بالشفافية والمسؤولية، إذا ما عملا معا مع المجتمع المدني، أن يعززا فرص التجارة والاستثمار. وفي ضوء ما ذكر أعلاه، وعملا بأهداف التنمية المستدامة، وسّع الأونكتاد من نطاق أنشطته لتشمل جوانب ونهجا وأبعادا جديدة للتنمية في برنامج عمله، بما في ذلك توفير دور جديد للمجتمع المدني في مجال التنمية.

٦٤ - وقد أكدت الدورة التاسعة للأونكتاد، من جديد، كنهج جديد لتنفيذ أهدافه، تأكيد أهمية مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية في أنشطة المنظمة. ويواصل الأونكتاد مراعاة وجهات نظرها بدعوتها إلى المشاركة، بحسب الاقتضاء، بصفة استشارية، في الاجتماعات العامة، وإلى المشاركة في أنشطته، غير أن المؤتمر طلب أيضا إلى أمينه العام أن يواصل المشاورات مع المجتمع المدني وأن يقدم تقريرا يتضمن توصيات إلى مجلس التجارة والتنمية. وسيعقد الأمين العام للأونكتاد اجتماعا مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية لإسداء المشورة عن الطريقة التي يمكن بها تعزيز مشاركة المجتمع المدني في الأونكتاد لبناء شراكة دائمة لأغراض التنمية بين الجهات الفاعلة الحكومية والأونكتاد.

٦٥ - وبعد صدور التقرير الأول عن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، شرعت جامعة الأمم المتحدة في طوكيو في التخطيط لبرنامج أبحاثها عن إرساء الديمقراطية. ورغبة منها في أداء دور رائد في دراسة الديمقراطية، شرعت الجامعة في عام ١٩٩٦ في مشروع عن الديمقراطية عنوانه "الطبيعة المتغيرة للديمقراطية". ويعالج المشروع مسألة تنوع الديمقراطية ويعيد تقييم عمليات إرساء الديمقراطية وتقويتها، فضلا عن أدوار المؤسسات الديمقراطية في تعزيز القيم الإنسانية الأساسية مثل السلام، وحقوق الإنسان، والتنمية.

٦٦ - وفي المؤتمر الدولي الأول للمشروع، المعقود في جامعة أوكسفورد في تموز/يوليه ١٩٩٦، اجتمع مجموعة من الباحثين من جميع أنحاء العالم ودرسوا طبيعة الديمقراطيات المتنوعة محاولين إنشاء إطار

مفاهيمي وتحليلي قوي للاضطلاع بمزيد من العمل في هذا المجال. وستقوم فيما بعد أربع مجموعات أبحاث بتقييم مختلف الديمقراطيات في الشرق الأوسط، وآسيا، وشرق أوروبا، وأفريقيا. وفي ندوة المشروع الختامية، كانت هناك محاولة لوضع مفهوم للديمقراطية من جديد، وتصنيف مختلف الديمقراطيات وفقا للنتائج التي تم التوصل إليها في حلقات العمل. وستسعى الندوة إلى إصدار توجيهات وتوصيات في مجال السياسات بشأن أدوار الديمقراطيات في تعزيز أهداف الأمم المتحدة. وعندما يكتمل المشروع، سيعرض على منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للنظر فيه واتخاذ إجراء بشأنه.

٦٧ - وأثناء العملية التحضيرية لتقريري الأمين العام عن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، عقد عدد من الحلقات الدراسية، جمعت باحثين رائدين وممثلين من الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني. وكان الهدف هو تحديد المشاكل والمواضيع والتوصيات المتصلة بإرساء الديمقراطية التي يمكن التوسع فيها توسعا أكبر وعرضها على المجتمع الدولي. ومن المعتزم مواصلة تلك الاتصالات وتبادل الآراء مع المنظمات ومجموعات المجتمع المدني بصفة خاصة. وانبثق عن هذه الحلقات الدراسية، فضلا عن المناقشات التي دارت حول الموضوع نفسه مع ممثلي الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، عدد من الأفكار بالإضافة إلى تلك التي عرضت في التقرير السابق، فيما يتعلق بطرق الانتقال من مجتمع مستبد إلى شكل من الحكم قائم على المشاركة والديمقراطية. وتجري أدناه مناقشة هذه الملاحظات، كما تم التوسع في التوصيات السابقة وقدمت بعض الاقتراحات لتنظر فيها الجمعية العامة.

## رابعا - الملاحظات والتوصيات

٦٨ - تجدر الإشارة، في هذه الأيام التي تتسم بالأزمات المالية العصيبة، إلى أن قدرة المنظمة على الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء لتوطيد وتعزيز الديمقراطيات الجديدة والمستعادة ربما تكون محدودة في كثير من الأحيان بسبب عدم وجود التمويل الكافي. وفي بعض الحالات، يتم إنشاء صناديق استئمانية لتمويل جوانب خاصة للتحول إلى الديمقراطية، ففي هايتي مثلا، يستخدم الصندوق الاستئماني لدعم التحول المؤسسي للشرطة الوطنية الهايتية. ويجدر توجيه الشكر إلى الدول الأعضاء التي ساهمت في هذا الصندوق وفي صناديق استئمانية أخرى دعما لجهود المنظمة في إرساء الديمقراطية، وتستحث الدول الأعضاء في الوقت ذاته على النظر في طرق ووسائل جديدة يمكن بها إيجاد تمويل للمهام المهمة المتعلقة بتوطيد وتعزيز الديمقراطيات الجديدة والمستعادة.

٦٩ - وفي معرض مناقشة الحاجة إلى تنسيق وتعزيز برامج الحكم في منظومة الأمم المتحدة (الفقرات ٥١ إلى ٥٣ أعلاه) ذكر أن لجنة التنسيق الإدارية، تمشيا مع التوصية المقدمة في التقرير الأول، اضطلعت بمبادرة هامة لزيادة التعاون في مجال بناء المؤسسات والحكم عن طريق إنشاء فريق فرعي معني ببناء القدرات من أجـــل الحكم، برئاسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأوصى بأن يطور عمل الفريق الفرعي، بما في ذلك الدراسة المذكورة في الفقرة ٥٢، ويوسع بصورة تدريجية في شكل خطة شاملة للمنظومة كلها تهدف إلى إدماج جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان وتنسيقها بفعالية أكبر.

٧٠ - وفي الفقرات ٥٨ إلى ٦٢ من التقرير، وردت الإشارة إلى الدورة المستأنفة للجمعية العامة عن الإدارة العامة والتنمية التي عقدت في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وفي القرار المتخذ في نهاية الدورة طلبت الجمعية إلى الأمين العام تكثيف جهوده التنسيقية في هذا الميدان داخل منظومة الأمم المتحدة. وعملا بالطلب الوارد في القرار ٢٢٥/٥٠، سيكفل الأمين العام وجود تنسيق كامل بين برامج الأمانة العامة المتصلة بالإدارة العامة والتنمية وبين برامج الحكم في منظومة الأمم المتحدة ككل. وإن لجنة التنسيق الإدارية يرأسها الأمين العام هي أفضل محفل لتحقيق ذلك، وسيواصل بنشاط العمل لبلوغ هذا الهدف.

٧١ - وأحد المواضيع الرئيسية التي تطرق إليها هذا التقرير هو ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة بدمج المجتمع المدني ضمن جهودها لتوطيد التطور الديمقراطي. وعلى الرغم من أنه يمكن للعملية السريعة لإرساء الديمقراطية أن تشجع على زيادة المشاركة الاجتماعية والسياسية وعلى زيادة حرية التعبير، فقد تثير العملية نفسها في حالات كثيرة مشاكل اجتماعية واقتصادية صعبة. وللشعور بخيبة الأمل على نطاق واسع إزاء نتائج عملية إرساء الديمقراطية عواقب سياسية مباشرة على العمليات الانتخابية وعلى سياسات الحكومات، بل يمكن أن يؤدي ذلك في بعض الحالات إلى تفسخ عملية إرساء الديمقراطية نفسها. وعليه، فإن أحد الاهتمامات الرئيسية هو تعبئة قطاع المنظمات غير الحكومية دعما لإرساء الديمقراطية ولتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وغيرها على نحو يكمّل الجهود التي تبذلها الحكومات.

٧٢ - وكما جرى التأكيد سابقا، هناك حاجة في الظروف الحساسة السائدة في الديمقراطيات الجديدة والمستعادة، إلى تنسيق ما يمكن أن يكون، لولا ذلك، أنشطة مبعثرة تضطلع بها المنظمات غير الحكومية ليس فقط مع الخطط الحكومية بل أيضا مع المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة الثنائية والمنظمات المتعددة الأطراف. ويتعيّن على منظومة الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها لتسهيل تنسيق هذه العمليات في هذا الوقت الذي تشح فيه المعونة والموارد العامة والخاصة في جميع أنحاء العالم. وينبغي تفادي الازدواجية.

٧٣ - ويتطلب تأمين التطور الديمقراطي في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة تعاونا نشطا بين مختلف الجهات العاملة في هذا المجال. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين التنسيق في الماضي، ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ومن شأن التفاعل الأكبر والتنسيق بين الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، وقطاع الأعمال أن يسهل إيجاد ظروف لتعزيز إرساء الديمقراطية في العقود المقبلة. ومن المأمول أن يجد هؤلاء الشركاء في عملية إرساء الديمقراطية السبل للاجتماع والعمل معا بصورة متواترة وفعالة أكبر مما كان عليه الحال في الماضي. وفي الوقت نفسه، يؤمل في أن يتخذ هؤلاء الأعضاء في المجتمع الدولي خطوات لإنشاء أطر مؤسسية مبتكرة، على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، من أجل زيادة هذا التعاون. وتستحق تحديات المستقبل اتباع نهج شامل ومتكامل لإرساء الديمقراطية، وتحقيق السلام والتنمية، سعيا إلى التحقيق التام لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

## المرفق الأول

**الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء إلى منظومة الأمم المتحدة للحصول على المساعدة الانتخابية في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٦، في آب/أغسطس ١٩٩٦[أ]**

| الدولة العضو | تاريخ الطلب | مدة المساعدة | استجابة الأمم المتحدة[ب] |
|---|---|---|---|
| الاتحاد الروسي | تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ | كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ | قدمت خدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ). عقدت انتخابات الجمعية الاتحادية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. |
| اثيوبيا | نيسان/أبريل ١٩٩٧ | أيار/مايو ١٩٩٧ - آذار/مارس ١٩٩٤ | قدمت خدمات تنسيق ودعم بالاضافة إلى المساعدة التقنية. عقدت الانتخابات الإقليمية في حزيران/يونيه ١٩٩٢ والانتخابات الوطنية في حزيران/يونيه ١٩٩٤ |
| أذربيجان | أيار/مايو ١٩٩٧ | | رفضت طلب إرسال مراقبين للانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ لعدم إعطاء مهلة كافية. |
| | آب/أغسطس ١٩٩٣ | | رفضت طلب إرسال مراقبين للاستفتاء المقرر عقده في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٣ لعدم إعطاء مهلة كافية وانعدام البيئة المواتية. |
| | حزيران/يونيه ١٩٩٥ | حزيران/يونيه ١٩٩٥ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ | قدمت خدمات التنسيق والدعم (بالاشتراك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا). عقدت الانتخابات البرلمانية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. |
| الأرجنتين | أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ | تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ - حزيران/يونيه ١٩٩٤ | قدمت مساعدة تقنية. عقدت الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. |
| أرمينيا | كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ | شباط/فبراير - آب/أغسطس ١٩٩٥ | قدمت خدمات تنسيق ودعم (بالاشتراك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا). عقدت انتخابات المجلس التشريعي في ٥ و ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٥. |
| | تموز/يوليه ١٩٩٦ | قيد النظر | طلب خدمات تنسيق ودعم. من المقرر إجراء انتخابات الرئاسة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. |
| إرتيريا[ج] | أيار/مايو ١٩٩٢ | كانون الثاني/يناير - أيار/مايو ١٩٩٣ | قدمت خدمات التحقق والمساعدة التقنية. أجري الاستفتاء بشأن الاستقلال من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦. |
| استونيا | حزيران/يونيه ١٩٩٢ | | رفضت طلب إرسال مراقبين للاستفتاء المقرر عقده في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ لعدم إعطاء مهلة كافية. |
| ألبانيا | شباط/فبراير ١٩٩٢ | آذار/مارس ١٩٩٢ | قدمت مساعدة تقنية. عقدت الانتخابات في آذار/مارس ١٩٩٢. |
| | حزيران/يونيه ١٩٩٦ | | رفضت طلبا بتوفير مراقبين لانتخابات الإعادة التي أجريت في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وذلك لعدم توفر مهلة زمنية كافية. |
| أنغولا | أيار/مايو ١٩٩١[د] | نيسان/أبريل - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ | قدمت خدمات تحقق ومساعدة تقنية. عقدت الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجلس التشريعي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. |

| الدولة العضو | تاريخ الطلب | مدة المساعدة | استجابة الأمم المتحدة[ب] |
|---|---|---|---|
| أوزبكستان | تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ | تشرين الثاني/نوفمبر- كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ | قدمت خدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ). عقدت الانتخابات البرلمانية في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. |
| أوغندا | تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ | تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ | قدمت خدمات تنسيق ودعم ومساعدة تقنية. عقدت الانتخابات الدستورية في آذار/مارس ١٩٩٤. |
| | أيار/مايو ١٩٩٥ | شباط/فبراير ١٩٩٦ - جارية | تقدم المساعدة التقنية. عقدت الانتخابات الرئاسية في ٩ أيار/مايو ١٩٩٦ والانتخابات البرلمانية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦. |
| | نيسان/أبريل ١٩٩٦ | نيسان/أبريل ١٩٩٦ | قدمت خدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ) ومساعدة لتنسيق أنشطة المراقبين الدوليين. عقدت الانتخابات الرئاسية في ٩ أيار/مايو ١٩٩٦، والانتخابات البرلمانية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦. |
| أوكرانيا | كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ | آذار/مارس ١٩٩٤ | قدمت خدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ). عقدت الانتخابات البرلمانية في آذار/مارس ١٩٩٤. |
| | حزيران/يونيه ١٩٩٤ | حزيران/يونيه ١٩٩٤ | قدمت خدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ). عقدت الانتخابات الرئاسية والمحلية في حزيران/يونيه ١٩٩٤. |
| باراغواي | نيسان/أبريل ١٩٩٣ | أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٣ | قدمت مساعدة تقنية وخدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ) عقدت الانتخابات العامة في أيار/مايو ١٩٩٣. |
| البرازيل | تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ | كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ - جارية | قدمت مساعدة تقنية. عقدت الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. المساعدة في تحسين النظام الانتخابي المحوسب. |
| بنغلاديش | شباط/فبراير ١٩٩٥ | آذار/مارس ١٩٩٥ | أوفدت بعثة لتقييم الاحتياجات. وأعدت تقريرا فنيا. |
| | أيار/مايو ١٩٩٦ | أيار/مايو - تموز/يوليه ١٩٩٦ | قدمت مساعدة تقنية. عقدت الانتخابات التشريعية في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦. |
| بنما | تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ | كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ - شباط/فبراير ١٩٩٦ | قدمت مساعدة تقنية. |
| بنن | آذار/مارس ١٩٩٥ | آذار/مارس ١٩٩٥ | قدمت خدمات تنسيق ودعم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). عقدت انتخابات المجلس التشريعي في آذار/مارس ١٩٩٥. |
| | شباط/فبراير ١٩٩٦ | | رفضت طلبا لتوفير مراقبين للانتخابات الرئاسية التي عقدت في ٣ آذار/مارس ١٩٩٦ لعدم كفاية المهلة الزمنية. |
| بوروندي | كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢[أ] | أيار/مايو - وحزيران/يونيه ١٩٩٣ | قدمت مساعدة تقنية وخدمات تنسيق ودعم. عقدت الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجلس التشريعي في حزيران/يونيه ١٩٩٣. |
| بيرو | ١٩٩٢[أ] | تموز/يوليه ١٩٩٢ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ | قدمت مساعدة تقنية. |
| بيلاروس | أيار/مايو ١٩٩٤ | | رفضت طلب إرسال مراقبين للانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ لعدم إعطاء مهلة كافية. |

| الدولة العضو | تاريخ الطلب | مدة المساعدة | استجابة الأمم المتحدة[ب] |
|---|---|---|---|
| تشاد | كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ | كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ١٩٩٣ | قدمت مساعدة تقنية بصدد المؤتمر الوطني المعقود من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل. |
| | كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ | آذار/مارس ١٩٩٥ - تموز/يوليه ١٩٩٦ | قدمت مساعدة تقنية. عقدت الانتخابات الرئاسية في ٢ حزيران/يونيه و ٣ تموز/يوليه ١٩٩٦. |
| | شباط/فبراير ١٩٩٦ | آذار/مارس ١٩٩٦ - تموز/يوليه ١٩٩٦ | قدمت خدمات التنسيق والدعم: عقدت الانتخابات الرئاسية في ٢ حزيران/يونيه و ٣ تموز/يوليه ١٩٩٦. |
| توغو | نيسان/أبريل ١٩٩٢ | أيار/مايو ١٩٩٢ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ | قدمت مساعدة تقنية. عقد الاستفتاء في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. |
| | تموز/يوليه ١٩٩٣ | آب/أغسطس ١٩٩٣ | قدمت خدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ). عقدت الانتخابات الرئاسية في آب/أغسطس ١٩٩٣. |
| الجزائر | آب/أغسطس ١٩٩٥ | أيلول/سبتمبر-تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ | قدمت خدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ)[ج] الانتخابات الرئاسية التي عقدت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ |
| جزر القمر | تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ | تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ - آذار/مارس ١٩٩٦ | قدمت مساعدة تقنية وخدمات تنسيق ودعم. عقدت الانتخابات الرئاسية في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٦ |
| | أيار/مايو ١٩٩٥ | قيد النظر | طلب للحصول على المساعدة لإجراء استفتاء عام سيعقد في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وانتخابات تشريعية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ |
| جمهورية افريقيا الوسطى | حزيران/يونيه ١٩٩٢[د] | تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ | قدمت خدمات تنسيق ودعم. عقدت الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. |
| | تموز/يوليه ١٩٩٣ | آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٣ | قدمت خدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ). عقدت الانتخابات العامة في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٣ |
| جمهورية تنزانيا المتحدة | حزيران/يونيه ١٩٩٥ | نيسان/أبريل ١٩٩٥ - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ | قدمت خدمات تنسيق ودعم. عقدت الانتخابات العامة في زنزيبار في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر وفي ٢٩ تشرين الأول أكتوبر في تنزانيا. وأعيد إجراء الانتخابات في دار السلام في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ |
| الجمهورية الدومينيكية | نيسان/ابريل ١٩٩٦ | | رفضت طلبا لإرسال مراقبين للانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦ لعدم كفاية المهلة الزمنية |
| جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا السابقة | أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ | تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ | قدمت خدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ). عقدت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. |
| جمهورية مولدوفا | كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ | شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٤ | قدمت خدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ). عقدت الانتخابات البرلمانية في شباط/فبراير ١٩٩٤. |
| | شباط/فبراير ١٩٩٥ | --- | رفضت طلب إيفاد مراقبين للاستفتاء الذي أجري في ٥ آذار/مارس ١٩٩٥ لعدم كفاية المهلة الزمنية. |
| جنوب افريقيا | كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ | كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ - أيار/مايو ١٩٩٤ | قدمت خدمات تحقق. عقدت الانتخابات العامة في نيسان/ابريل ١٩٩٤. |

| الدولة العضو | تاريخ الطلب | مدة المساعدة | استجابة الأمم المتحدة[ب] |
|---|---|---|---|
| جيبوتي | آب/أغسطس ١٩٩٢ | أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ | قدمت خدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ). عقد الاستفتاء في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. |
| | تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ | كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ | قدمت خدمات تنسيق ودعم. عقدت انتخابات المجلس التشريعي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. |
| | آذار/مارس ١٩٩٣ | أيار/مايو ١٩٩٣ | قدمت خدمات تنسيق ودعم. عقدت الانتخابات الرئاسية في أيار/مايو ١٩٩٣. |
| الرأس الأخضر | تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ | | رفضت طلبا لتقديم المساعدة المالية لتنظيم الانتخابات البلدية في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ لعدم توفر الأموال |
| رواندا | أيار/مايو ١٩٩٢ | حزيران/يونيه ١٩٩٢ | قدمت مساعدة تقنية. |
| رومانيا | ١٩٩٠[ج] | نيسان/ابريل - أيار/مايو ١٩٩٠ | قدمت مساعدة تقنية |
| | أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ | أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ | قدمت خدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ). عقدت الانتخابات البرلمانية والرئاسية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول أكتوبر ١٩٩٢ |
| | أيار/مايو ١٩٩٦ | | رفضت طلب إيفاد مراقبين للانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ لعدم كفاية المهلة الزمنية |
| زائير | أيار/مايو ١٩٩٦ | قيد النظر | استلمت طلبا للحصول على المساعدة أوفدت بعثة لتقييم الاحتياجات في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٦. |
| زامبيا | تموز/يوليه ١٩٩٦ | قيد النظر | استلمت طلبا لإيفاد مراقبين. انتخابات برلمانية مقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ |
| سان تومي وبرينسيبي | آب/أغسطس ١٩٩٤ | تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ | قدمت خدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ). عقدت الانتخابات التشريعية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ |
| | تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ | | رفضت طلبا لتوفير المساعدة المادية والمالية لعدم توفر الأموال. |
| | حزيران/يونيه ١٩٩٦ | | رفضت إيفاد مراقبين للانتخابات الرئاسية التي جرت في ٣٠ حزيران/يونيه لعدم توفر الوقت والموارد المالية. |
| السلفادور | حزيران/يونيه ١٩٩٢ | آب/أغسطس ١٩٩٢ | قدمت مساعدة تقنية. |
| | كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ | نيسان/ابريل ١٩٩٣ - آذار/مارس ١٩٩٥ | قدمت خدمات تحقق ومساعدة تقنية. عقدت الانتخابات العامة في آذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٩٤ |
| سلوفينيا الشرقية (كرواتيا)[د] | كانون الثاني/يناير ١٩٩٦(٧) | قيد الإعداد | طلبت خدمات التنظيم والإشراف بموجب الاتفاقات. أوفدت بعثة استقصاء أولية في أيار/مايو ١٩٩٦ أوفدت بعثة لتقييم الاحتياجات التقنية في تموز/يوليه ١٩٩٦. |
| السنغال | شباط/فبراير ١٩٩٣ | آذار/مارس - أيار/مايو ١٩٩٣ | قدمت خدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ). عقدت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في شباط/فبراير وأيار/مايو ١٩٩٣. |

| الدولة العضو | تاريخ الطلب | مدة المساعدة | استجابة الأمم المتحدة[ب] |
|---|---|---|---|
| سوازيلند | أيار/مايو ١٩٩٣ | | رفضت طلب تقديم مساعدة مالية للانتخابات البرلمانية المقرر عقدها في عام ١٩٩٣ لعدم توافر أرصدة مالية في إطار أرقام التخطيط الإرشادية. |
| السودان | كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ | | أوفدت بعثة لتقييم الاحتياجات. رفضت طلبا لإيفاد مراقبين. عقدت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ٦ و١٧ آذار/مارس ١٩٩٦. |
| سيراليون | أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ | تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ | قدمت مساعدة تقنية. (بعثة استقصاء) |
| | آذار/مارس ١٩٩٤ | حزيران/يونيه ١٩٩٤ - آذار/مارس ١٩٩٦ | قدمت مساعدة تقنية وخدمات تنسيق ودعم. عقدت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ٢٦ شباط/فبراير و١٥ آذار/مارس ١٩٩٦ |
| سيشيل | حزيران/يونيه ١٩٩٢ | تموز/يوليه ١٩٩٢ | قدمت خدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ). عقدت الانتخابات في تموز/يوليه ١٩٩٢ |
| | تموز/يوليه ١٩٩٣ | تموز/يوليه ١٩٩٣ | قدمت خدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ). عقدت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تموز/يوليه ١٩٩٣. |
| الصحراء الغربية[د] | نيسان/ابريل ١٩٩١[هـ] | ١٩٩١ - جارية | كلفت بتوفير خدمات التنظيم والإشراف. البعثة معطلة حاليا. |
| غابون | تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ | تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ | قدمت خدمات متابعة وإبلاغ بالإضافة الى المساعدة التقنية. عقدت الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. |
| | أيار/مايو ١٩٩٥ | جارية | أوفدت بعثة لتقييم الاحتياجات في تموز/يوليه ١٩٩٥. وتنظر في تقديم المساعدة في المستقبل |
| غامبيا | نيسان/ابريل ١٩٩٥ | أيار/مايو ١٩٩٥ - جارية | تقدم المساعدة التقنية. الانتخابات الرئاسية والتشريعية مقررة في تموز/يوليه ١٩٩٦ |
| غانا | نيسان/ابريل ١٩٩٢ | | عرضت الأمم المتحدة أن تضطلع بمهمة التنسيق بين المراقبين الدوليين عوضا عن إرسال مراقبين للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ورفضت الحكومة هذا العرض. |
| غيانا | حزيران/يونيه ١٩٩٢ | حزيران/يونيه - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ | قدمت مساعدة تقنية. عقدت الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ |
| | شباط/فبراير ١٩٩٦ | آذار/مارس - جارية | قدمت مساعدة تقنية. الانتخابات العامة سيتم إجراؤها في عام ١٩٩٧ |
| غينيا | آذار/مارس ١٩٩٢ | أيار/مايو ١٩٩٢ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ | قدمت مساعدة تقنية وخدمات (متابعة وإبلاغ). عقدت الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ |
| | نيسان/ابريل ١٩٩٥ | حزيران/يونيه ١٩٩٥ | قدمت خدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ). عقدت الانتخابات التشريعية في حزيران/يونيه ١٩٩٥ |
| غينيا الاستوائية | آذار/مارس ١٩٩٣ | نيسان/ابريل ١٩٩٣ - أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ | قدمت مساعدة تقنية. عقدت الانتخابات البلدية في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ |

| الدولة العضو | تاريخ الطلب | مدة المساعدة | استجابة الأمم المتحدة[ب] |
|---|---|---|---|
| | تموز/يوليه ١٩٩٣ | | رفضت طلب إرسال مراقبين للانتخابات المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ لانعدام البيئة المواتية. وأرجئت الانتخابات فيما بعد الى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. |
| | آب/أغسطس ١٩٩٥ | أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ | قدمت خدمات التنسيق والدعم. عقدت الانتخابات البلدية في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ |
| | كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ | | رفضت طلبا لإرسال مراقبين لعدم كفاية المهلة الزمنية. عقدت الانتخابات الرئاسية في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ |
| غينيا - بيساو | كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ | كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ - آب/أغسطس ١٩٩٤ | قدمت مساعدة تقنية وخدمات تنسيق ودعم. عقدت الانتخابات العامة في تموز/يوليه ١٩٩٤. |
| فلسطين[ج] | تشرين الأول/ديسمبر ١٩٩٥ | | رفضت طلب إيفاد مراقبين لأنه كان مقررا تنسيق المراقبة مع الاتحاد الأوروبي. قدمت الأونروا بعض الدعم السوقي. أجريت الانتخابات في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. |
| الفلبين | تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢[د] | نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٣ | قدمت مساعدة تقنية. |
| فيجي | تموز/يوليه ١٩٩٥ | تموز/يوليه ١٩٩٥ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ | قدمت المساعدة التقنية لإعداد ورقات عن تقاسم السلطة في المجتمعات المتعددة عرقيا. |
| قيرغيزستان | كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ | كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ - آذار/مارس ١٩٩٥ | قدمت خدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ). وأجري تقييم للدعم اللازم بعد الانتخابات. عقدت الانتخابات البرلمانية في شباط/فبراير ١٩٩٥. |
| | تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ | تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ | قدمت المساعدة التقنية وخدمات التنسيق والدعم. عقدت الانتخابات الرئاسية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. |
| الكاميرون | شباط/فبراير ١٩٩٢ | شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٢ | قدمت خدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ). عقدت الانتخابات التشريعية في آذار/مارس ١٩٩٢. |
| كمبوديا | تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١[هـ] | تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ - حزيران/يونيه ١٩٩٣ | قدمت خدمات لتنظيم وإجراء الانتخابات. عقدت الانتخابات في أيار/مايو ١٩٩٣. |
| | حزيران/يونيه ١٩٩٦ | قيد النظر | طلب للحصول على المساعدة التقنية للانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في نهاية عام ١٩٩٧ وللانتخابات العامة في أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٨. |
| كوت ديفوار | نيسان/أبريل ١٩٩٥ | تموز/يوليه ١٩٩٥ - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ | قدمت خدمات التنسيق والدعم. عقدت الانتخابات الرئاسية في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، والانتخابات التشريعية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. |
| كولومبيا | شباط/فبراير ١٩٩٣ | حزيران/يونيه ١٩٩٣ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ | قدمت مساعدة تقنية. |
| الكونغو | تموز/يوليه ١٩٩٢ | تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٩٣ | قدمت خدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ). عقدت الانتخابات الرئاسية في آب/أغسطس ١٩٩٢. |
| | تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ | أيار/مايو ١٩٩٣ | قدمت خدمات تنسيق ودعم. عقدت الانتخابات التشريعية في أيار/مايو ١٩٩٣ |

| الدولة العضو | تاريخ الطلب | مدة المساعدة | استجابة الأمم المتحدة[ب] |
|---|---|---|---|
| | آذار/مارس ١٩٩٥ | | رفضت طلب إرسال مراقبين للمرحلة الأخيرة من الانتخابات التشريعية المقرر عقدها في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٥ لعدم إعطاء مهلة كافية. |
| كينيا | تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ | كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ - كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ | قدمت خدمات تنسيق ودعم. عقدت الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. |
| لاتفيا | أيار/مايو ١٩٩٣ | | رفضت طلب إرسال وفد من الأمم المتحدة لمراقبة انتخابات البرلمان الخامس المقرر عقدها في حزيران/يونيه ١٩٩٣ لعدم إعطاء مهلة كافية. |
| | نيسان/أبريل ١٩٩٤ | | رفضت طلب إرسال مراقبين من أجل انتخابات السلطات المحلية المقرر عقدها في أيار/مايو ١٩٩٤ لعدم إعطاء مهلة كافية. |
| ليبريا | شباط/فبراير ١٩٩٢ | أيار/مايو ١٩٩٢ | قدمت مساعدة تقنية. |
| | تموز/يوليه ١٩٩٣ | آب/أغسطس ١٩٩٣ - جارية | يجري تقديم خدمات تحقق بالإضافة إلى المساعدة التقنية (معطلة حاليا). |
| ليسوتو | آب/أغسطس ١٩٩١ | تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ | قدمت مساعدة تقنية. |
| | تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ | كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ - آذار/مارس ١٩٩٣ | قدمت خدمات تنسيق ودعم. عقدت الانتخابات العامة في آذار/مارس ١٩٩٣. |
| مالي | أيلول/سبتمبر ١٩٩١ | كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ - نيسان/أبريل ١٩٩٣ | قدمت مساعدة تقنية وخدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ). عقدت الانتخابات في نيسان/أبريل ١٩٩٢. |
| مدغشقر | آذار/مارس ١٩٩٢ - نيسان/أبريل ١٩٩٤ | نيسان/أبريل - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ | قدمت مساعدة تقنية وخدمات مراقبة (متابعة وإبلاغ). عقد الاستفتاء الدستوري في آب/أغسطس ١٩٩٢ والانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وشباط/فبراير ١٩٩٣ والانتخابات التشريعية في حزيران/يونيه ١٩٩٣<br>بعد أن طلبت الحكومة مراقبين للانتخابات البلدية والانتخابات المحلية المقرر عقدها في تموز/يوليه ١٩٩٤، لم ترد على عرض الأمم المتحدة بالتنسيق وتقديم خدمات دعم المراقبين. ولم تجر الانتخابات. |
| | نيسان/أبريل ١٩٩٤ | | طلبت الحكومة مراقبين للانتخابات البلدية والمحلية المقرر عقدها في تموز/يوليه ١٩٩٤، ثم لم ترد بعد ذلك على العرض الذي تقدمت به الأمم المتحدة للتنسيق والدعم. ولم تعقد هذه الانتخابات. |
| المكسيك | نيسان/أبريل ١٩٩٤ | حزيران/يونيه ١٩٩٤ - أيار/مايو ١٩٩٥ | قدمت خدمات دعم للمراقبين الوطنيين. عقدت الانتخابات في آب/أغسطس ١٩٩٤. |
| ملاوي | تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ | تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ - حزيران/يونيه ١٩٩٣ | قدمت مساعدة تقنية وخدمات تنسيق ودعم. عقد الاستفتاء في حزيران/يونيه ١٩٩٣. |
| | تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ | تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ | قدمت مساعدة تقنية وخدمات تنسيق ودعم. عقدت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أيار/مايو ١٩٩٤. |
| موزامبيق | تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢[جـ] | تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ | قدمت خدمات تحقق ومساعدة تقنية. عقدت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. |

| الدولة العضو | تاريخ الطلب | مدة المساعدة | استجابة الأمم المتحدة[ب] |
|---|---|---|---|
| ناميبيا[أ] | ١٩٧٨[ج] | ١٩٨٩ | أشرفت على الانتخابات المعقودة من ٧ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩. |
| | تموز/يوليه ١٩٩٤ | أيار/مايو ١٩٩٤ - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ | قدمت خدمات تنسيق ودعم. عقدت الانتخابات العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. |
| النيجر | حزيران/يونيه ١٩٩٢ | كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ - آذار/مارس ١٩٩٣ | قدمت خدمات تنسيق ودعم. عقد الاستفتاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والانتخابات التشريعية في شباط/فبراير ١٩٩٣ والانتخابات الرئاسية في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٣. |
| | كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ | كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ - كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ | قدمت مساعدة تقنية. عقدت الانتخابات البرلمانية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. |
| | آذار/مارس ١٩٩٦ | آذار/مارس ١٩٩٦ - جارية | قدمت المساعدة التقنية. ستجرى الانتخابات الرئاسية في ٧ تموز/يوليه و ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٦. |
| نيكاراغوا | آذار/مارس ١٩٨٩ | آب/أغسطس ١٩٨٩ - آذار/ مارس ١٩٩٠ | قدمت خدمات تحقق ومساعدة تقنية. عقدت الانتخابات في شباط/فبراير ١٩٩٠. |
| | تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ | كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ - آذار/مارس ١٩٩٤ | قدمت خدمات تنسيق ودعم وأرسل فريق مراقبين من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور. وعقدت الانتخابات (ساحل المحيط الأطلسي) في شباط/فبراير ١٩٩٤. |
| | أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ | قيد النظر | أوفدت بعثتين لتقييم الاحتياجات في آذار/مارس وتيسان/ بريل ١٩٩٦. تنظر في تقديم المساعدة في المستقبل. |
| هايتي | تموز/يوليه ١٩٩٠ | تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ - كانون الثاني/يناير ١٩٩١ | قدمت خدمات تحقق ومساعدة تقنية. عقدت الانتخابات العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وكانون الثاني/يناير ١٩٩١. |
| | أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ | تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ - كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ | قدمت المساعدة التقنية. عقدت الانتخابات التشريعية في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ١٩٩٥ والانتخابات الرئاسية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. |
| هندوراس | آذار/مارس ١٩٩٤ | حزيران/يونيه ١٩٩٤ - آذار/ مارس ١٩٩٥ | قدمت المساعدة التقنية. |
| هنغاريا | تيسان/أبريل ١٩٩٤ | | رفضت طلب إرسال مراقبين من أجل الانتخابات البرلمانية المقرر عقدها في ٨ أيار/مايو ١٩٩٤ لعدم إعطاء مهلة كافية. |
| جزر الأنتيل الهولندية | حزيران/يونيه ١٩٩٣ | آب/أغسطس - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ | تمثيل الأمم المتحدة في لجنة كوراساو للاستفتاء. |
| | حزيران/يونيه ١٩٩٤ | تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ | تمثيل الأمم المتحدة في لجنة سانت مارتن للاستفتاء. وسانت استاسيوس وسابا. |
| اليمن | حزيران/يونيه ١٩٩٦ | قيد النظر | طلب تقديم طلب للحصول على المساعدة التقنية وتنسيق مساعدة الجهات المانحة. الانتخابات البرلمانية مقررة في ٢٧ تيسان/ابريل ١٩٩٧. |

## حواشي المرفق الأول

(أ) ناميبيا (١٩٨٩) وإريتريا (١٩٩٣) لم تكونا دولتين عضوين وقت تقديم المساعدة الانتخابية. فلسطين والصحراء الغربية ليستا دولتين عضوين.

(ب) انظر القرار ٦٧٥/٤٩، المرفق الثالث، للاطلاع على التعاريف المتعلقة بالأنماط المختلفة السبعة لاستجابات الأمم المتحدة لطلبات المساعدة الانتخابية.

(ج) أشير سابقا إلى هذا النوع من المساعدة بوصفه "المتابعة والإبلاغ".

(د) تاريخ التوقيع على اتفاقات استوريل.

(هـ) تاريخ تقريبي.

(و) تاريخ التوقيع على اتفاقات باريس.

(ز) عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣٧ (١٩٩٦) أنشئت إدارة الأمم المتحدة المؤقتة لسلوفينيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وكلفت بمهمة تنظيم الانتخابات والمساعدة في إجرائها والتصديق على نتائجها.

(ح) أصبحت إريتريا دولة عضوا في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣.

(ط) تاريخ التوقيع على اتفاق السلم العام.

(ي) أصبحت ناميبيا دولة عضوا في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٠.

(ك) في إطار خطة استقلال ناميبيا التي وافق عليها مجلس الأمن بقراره ٤٣٥ (١٩٧٨)، أسندت إلى الأمم المتحدة مهمة الإشراف على الانتخابات لإنشاء جمعية تأسيسية.

(ل) ليست دولة عضوا.

(م) عملا بقرار مجلس الأمن ٦٩٠ (١٩٩١)، أنشئت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

## المرفق الثاني

## إحصاءات المساعدة الانتخابية، ١٩٨٩-١٩٩٦

### ألف - عدد الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء لكل سنة للحصول على مساعدة انتخابية

| السنة | عدد الدول الأعضاء | عدد الطلبات | عدد الطلبات المقبولة أو التي يجري النظر فيها | تعليقات |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٩-١٩٩١ | ٨ | ٨ | ٨ | ما عدا ناميبيا، وتشمل الطلب المتعلق بقيام الأمم المتحدة بتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية |
| ١٩٩٢ | ٣١ | ٣٣ | ٣٠ | تشمل الطلب الوارد من اريتريا التي لم تكن دولة عضوا في ذلك الوقت |
| ١٩٩٣ | ٢٢ | ٢٣ | ١٩ | تشمل الطلب المتعلق بتمثيل الأمم المتحدة في لجنة استفتاء كوراساو، جزر الأنتيل الهولندية |
| ١٩٩٤ | ١٧ | ١٨ | ١٤ | تشمل الطلب المتعلق بتمثيل الأمم المتحدة في لجنة استفتاء سان مارتن، وسان يوتاكيوس وسابا - جزر الأنتيل الهولندية |
| ١٩٩٥ | ٢٢ | ٢٢ | ١٧ | تشمل الطلب المتعلق بمراقبة الأمم المتحدة للانتخابات في فلسطين |
| ١٩٩٦ | ١٩ | ١٩ | ١١ | حتى ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ |
| المجموع | | ١٢٣ | ٩٩ | |

باء - العدد الإجمالي للدول الأعضاء التي طلبت مساعدة منذ عام ١٩٨٩[أ]

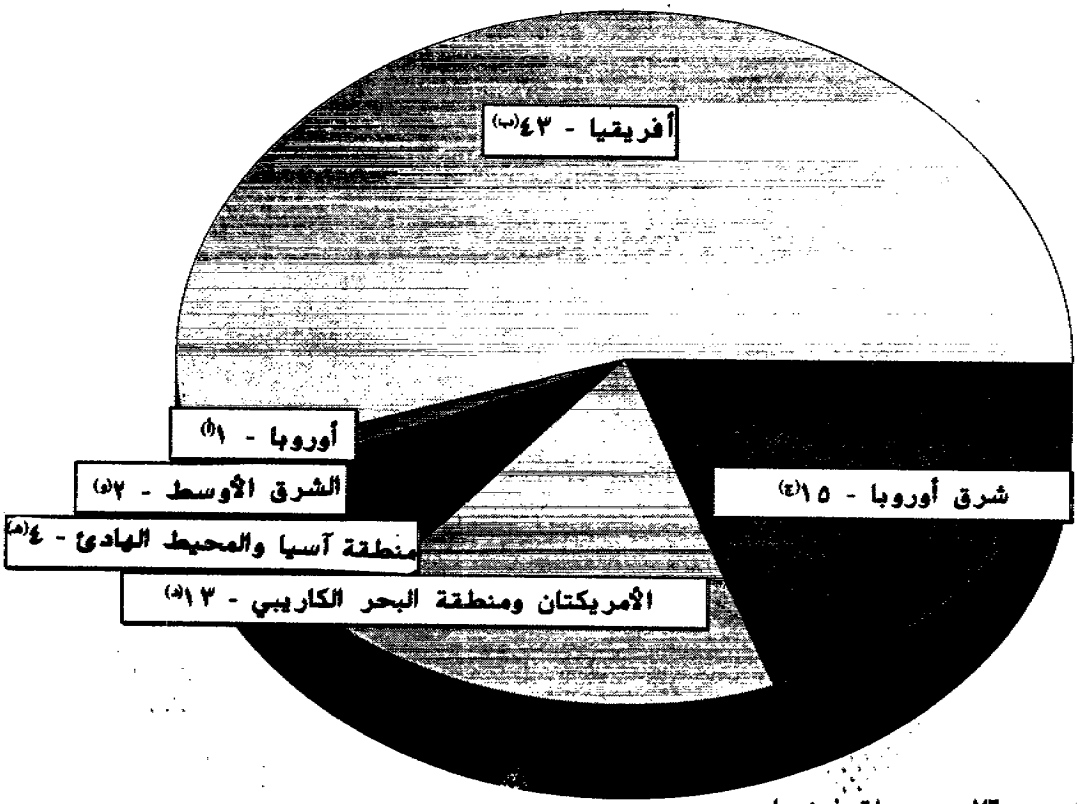


(أ) ٧٦ دولة عضوا
٢ من الدول غير الأعضاء
------- (فلسطين والصحراء الغربية)
٧٨ المجموع

(ب) إثيوبيا، إريتريا، أنغولا، أوغندا، بنن، بوروندي، تشاد، توغو، الجزائر، جزر القمر، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب افريقيا، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زائير، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، سيشيل، الصحراء الغربية، غابون، غامبيا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، ليبريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، النيجر.

(ج) الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، ألبانيا، أوزبكستان، أوكرانيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، رومانيا، قيرغيزستان، كرواتيا.

(د) الأرجنتين، باراغواي، البرازيل، بنما، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، غيانا، كولومبيا، المكسيك، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس.

(هـ) بنغلاديش، الفلبين، فيجي، كمبوديا.

(و) فلسطين، اليمن.

(ز) جزر الأنتيل الهولندية.

جيم - العـــدد الإجمالـي للدول الأعضاء التي حصلت على المساعدة (أو يجري النظر في طلباتها)[أ]

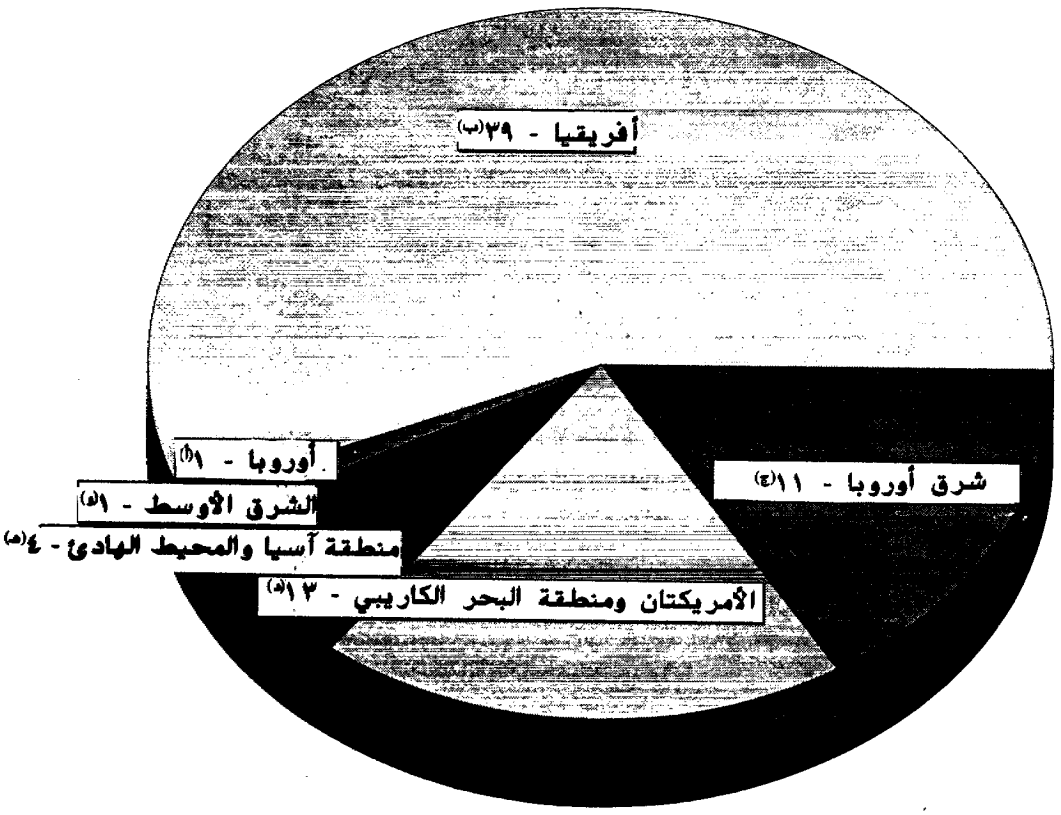


(أ) المجموع: ٦٩ دولة عضوا

(ب) إثيوبيا، إريتريا، أنغولا، أوغندا، بنن، بوروندي، تشاد، توغو، الجزائر، جزر القمر، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب افريقيا، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زائير، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، سيشيل، الصحراء الغربية، غابون، غامبيا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، ليبريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، النيجر.

(ج) الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، ألبانيا، أوزبكستان، أوكرانيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، رومانيا، قيرغيزستان، كرواتيا.

(د) الأرجنتين، باراغواي، البرازيل، بنما، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، غيانا، كولومبيا، المكسيك، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس.

(هـ) بنغلاديش، الفلبين، فيجي، كمبوديا.

(و) اليمن.

(ز) جزر الأنتيل الهولندية.

## دال - أنواع المساعدة المقدمة[أ]

| نوع المساعدة | عدد البلدان (التعليق) | البلدان |
|---|---|---|
| التنظيم والإجراء | ١ (قدمت) | كمبوديا |
| | ١ (قيد الإعداد) | كرواتيا (سلافونيا الشرقية) |
| | ١ (معلقة) | الصحراء الغربية |
| التحقق | ٧ (قدمت) | اريتريا، أنغولا، جنوب افريقيا، السلفادور، موزامبيق، نيكاراغوا، هايتي |
| | ١ (معلقة) | ليبريا |
| التنسيق والدعم | ٢٥ (قدمت) | إثيوبيا، أذربيجان، أرمينيا، أوغندا، بنن، بوروندي، تشاد، جزر القمر، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جيبوتي (٢X)، سيراليون، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، قيرغيزستان، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، ليسوتو، ملاوي (٢X)، ناميبيا، النيجر، نيكاراغوا |
| المساعدة التقنية | ٤٨ (قدمت أو يجري تقديمها) | إثيوبيا، الأرجنتين، إريتريا، ألبانيا، أنغولا، أوغندا، باراغواي، البرازيل، بنغلاديش (٢X)، بنما، بوروندي، بيرو، تشاد (٢X)، توغو، جزر القمر، رواندا، رومانيا، السلفادور (٢X)، سيراليون (٢X)، غامبيا، غيانا (٢X)، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، الفلبين، قيرغيزستان، كولومبيا، ليبريا (٢X)، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي (٢X)، موزامبيق، النيجر (٢X)، نيكارغوا، هايتي (٢X)، هندوراس |
| المتابعة والإبلاغ/ المراقبة: | ٢٧ (قدمت) | الاتحاد الروسي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا (٢X)، باراغواي، توغو، الجزائر جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية ملدوفا، جيبوتي، رومانيا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيشيل (٢X)، غابون، غينيا (٢X)، قيرغيزستان، الكاميرون، الكونغو، مالي، مدغشقر، هولندا (جزر الأنتيل) (٢X) |
| تدريب المراقبين الوطنيين | ١ (قدمت) | المكسيك |

- - - - -

(أ) في عدة حالات، قدم أكثر من نوع واحد من المساعدة للانتخابات المختلفة. وليست ناميبيا (إشراف) مشمولة في هذه الاحصاءات.